



- جامعة غرداية - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد النقدي وبنكي



بعنوان

دور البنوك الاسلامية في امتصاص فائض الكتلة النقدية

دراسة حالة الجزائر

تحت اشراف الأستاذ(ة)

بوهريرة عباس

من اعداد الطالبة

رحاب بويريحة

نوقشت في: 2022/6/1

أمام اللجنة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عمي سعيد حمزة	أستاذ	غرداية	رئيسا
بوهريرة عباس	أستاذ	غرداية	المشرف
بوعبدلي أحلام	أستاذة	غرداية	مشرف (المساعدة)
بوخالفي مسعود	أستاذ	غرداية	ممتحن

السنة الجامعية: 2022/2021



- جامعة غرداية - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد النقدي وبنكي

بعنوان

دور البنوك الاسلامية في امتصاص فائض الكتلة النقدية

دراسة حالة الجزائر

تحت اشراف الأستاذ(ة):

عباس بوهريرة

من اعداد الطالبة

رحاب بوبريحة

نوقشت في: 1/ 6/ 2022

أمام اللجنة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عمي السعيد حمزة	أستاذ	غرداية	رئيسا
بوهريرة عباس	أستاذ	غرداية	مشرفا
بوعبدلي أحلام	أستاذة	غرداية	مشرفا(مساعدة)
بوخالفي مسعود	أستاذ	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

أهدي قطاف وثمرة عملي هذا إلي الوالدان الكريمان
راجية من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويغفر لهما ويرزقهما العافية
كما ربياني وسعيا من أجل نجاحي وسعادتي في الحياة
إلى أحب الناس إلى وأخواتي حفظهم الله كل واحد باسمه
إلى صديقتي زينب وسهام وإيمان
وإلى كل من درسني ودرس معي

بوبريحة رحاب

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل لتوفيقني لإنجاز هذا العمل

أقدم بجزيل الشكر والامتنان الى والداي الكرميين وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر

أستاذ المشرف د/عباس بوهريرة الذي لم ينخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي كانت عوناً لي في إتمام هذا البحث

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أعانني وأرشدني وساندني وأطلب من الله أن يثبت أجورهم

رحاب بوبريحة

الملخص

تهدف هذه دراسة الى تعرف على دور البنوك الاسلامية في امتصاص فائض الكتلة النقدية وتهدف من خلال هذه الدراسة أيضا إلى إبراز أثر السياسة النقدية على البنوك الاسلامية وأهم ادوات السياسة النقدية الكفيلة بضبط المعروض النقدي على النحو الذي يتم من خلاله تلافي الظواهر التضخمية في الاقتصاد الجزائري كما تسعى السلطات النقدية إلى ضبط السيولة وتحديد حجم النقد الأمثل في الاقتصاد وذلك يجعل المعروض النقدي يواءم احتياجات التداول لتجنب الضغوط التضخمية من جهة واستقرار قيمة النقود من جهة أخرى، على النحو الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود، حيث تولى السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره، بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للدولة مع ذكر أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الاسلامية * السيولة * أدوات السياسة النقدية.

Abstract

This study aims to identify the role of Islamic banks in absorbing the surplus cash mass, and we also aim through this study to highlight the impact of monetary policy on Islamic banks. The most important monetary policy tools that guarantee the control of the money supply in a manner that avoids inflationary phenomena in the Algerian economy. The monetary authorities also seek to control liquidity and determine the volume of money. Optimization in the economy by making the money supply match the needs of circulation to avoid inflationary pressures on the one hand and the stability of the value of money on the other hand, in a way that achieves the desired economic stability. Where the monetary authorities attach great importance to the presentation of money and the regulation of its issuance, in line with the economic objectives of the state, while mentioning the most important problems faced by Islamic banks.

Keywords: Islamic banks, liquidity, monetary policy tools

المقدمة

1/ التوطئة

تعد مشكلة فائض في الكتلة النقدية من المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية ويعود السبب ذلك الفائض الى اقبال الناس على ايداع أموالهم في المصارف الإسلامية بهدف الربح الحلال واستثمار المأمون. يقابل ذلك ان حسابات الاستثمار والتي تعتمد على حسابات المضاربة بينها وبين المستثمرين لدى تلك المصارف بنود عقودها اشبه بنود عقد الاذعان، تقوم البنوك الإسلامية باستثمار نسبة من الأموال حسب نوعية الحسابات والباقي يوضع كتأمين ضد مخاطر الاستثمار وفي نهاية جزء لا يستهان به من تلك الأموال يصبح فائض للسيولة المصرفية وسنحاول من خلال هذه الدراسة سنشرح دور البنوك الإسلامية في امتصاص فائض الكتلة النقدية.

2/ الاشكالية

ومن أجل هذه الدراسة نطرح الإشكالية التالية:

* ما هو دور البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر في امتصاص فائض الكتلة النقدية؟

نقترح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم تمويل البنوك الإسلامية في الجزائر؟ وماهي أهم مصادرها؟
- ماهي أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر؟
- هل تتأثر البنوك الإسلامية بالسياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر علما أن الأدوات المطبقة على البنوك التقليدية هي نفسها المطبقة في بنوك الإسلامية؟

3/ فرضيات الدراسة

بغيت الإجابة على بعض التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- لا يؤثر فائض السيولة المصرفية على عمل المصارف

- كل الأدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر فعالة في امتصاص فائض السيولة

- استثمار الفوائض في استثمارات تعود على البنك بالربح

4/ أهداف الدراسة

- يهدف البحث الى تعرف على مفهوم وأهمية السيولة المصرفية وكيفية استثمار الفائض من السيولة المصرفية

- تسليط الضوء على أدوات سياسة التعقيم

- تركيز وكيفية التعامل في حالة فائض السيولة في المصارف الاسلامية

- بيان فائض السيولة النقدية في المصارف الاسلامية وبيان مصادره الداخلية والخارجية

- اثر موضوع الدراسة ببحوث تطبيقية

5/ أهمية الدراسة

* تشخيص واقع السيولة المصرفية في الجزائر

* الوقوف على حقيقة فائض السيولة باعتباره ظاهرة لها انعكاسات على الجهاز المصرفي

* محاولة تقييم فعالية مختلف الأدوات المستعملة في مواجهة فائض السيولة المستعملة

* كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعطينا نظرة شاملة عن مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل وجود

فائض السيولة في الجزائر

6/ دوافع ومبررات اختيار هذا الموضوع

أ) الدوافع الذاتية

- رغبة الباحثة في دراسة هذا الموضوع

- كون الموضوع محل الدراسة وشيق

- الرغبة في زيادة الرصيد المعرفي في هذا الموضوع

ب) الدوافع الموضوعية

- الحاجة الى تسليط الضوء على عمل المصارف الاسلامية في أرض الميدان

- ربط المفاهيم النظرية بالواقع العملي

- تقريب الجامعة من الواقع العمل

7/ منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في دراسة النظرية وذكر أهم الدراسات السابقة من مصادر ومراجع واما الدراسة التطبيقية استخدام طريقة تحليل وتعليق على الجداول ومعطيات، كما تم أيضا استعمال التقارير الرسمية في جمع المعلومات

9/ تقسيمات البحث

من أجل دراسة الموضوع ومعالجته تم تقسيم الدراسة كالآتي:

خصصنا **الفصل الأول**: الإطار النظري للسيولة والسياسة النقدية في المصارف الاسلامية في الجزائر وقد قسم الى ثلاث

مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى إطار مفاهيمي حول السيولة فالاقتصاد، أما في البحث الثاني فيتضمن الاستثمار في

البنوك الاسلامية، في المبحث الثالث قمنا بذكر السياسة النقدية بشكل عام

الفصل الثاني: يتضمن الدراسة التطبيقية وقسم الى مبحثين المبحث الأول: تطور السيولة في الجزائر، المبحث الثاني: يتضمن

الأثر بين حجم التمويل في الجزائر في ظل أهداف السياسة النقدية

10/ صعوبات الدراسة

توجد بعض الصعوبات خلال انجازنا للبحث أهمها:

* نقص في المراجع والمصادر

الفصل الأول

الإطار النظري للسيولة للبنوك الإسلامية والسياسة النقدية

تمهيد للفصل الأول:

يعد موضوع السيولة من أهم الدعائم الأساسية للتأثير على الاقتصاد، وستحدث عن موضوع سيولة ومشكل فائض السيولة

في المصارف الإسلامية، كما سنتعرف على السيولة بشكل عام مع ذكر الاستثمار وصيغ المعتمدة في البنوك و مخاطر

الاستثمار في البنوك الإسلامية والسياسة النقدية في البنوك الإسلامية

وفي هذا الفصل سنتحدث على ما يلي:

* **المبحث الأول:** مفهوم السيولة ومكوناتها في الاقتصاد

* **المبحث الثاني:** أدوات التمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية

* **المبحث الثالث:** أدوات السياسة النقدية في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: السيولة ومكوناتها في الاقتصاد

سنتناول في هذا المطلب مفهوم سيولة ووظائفها ومكوناتها، علماً أن مفهوم السيولة المصرفية تشترك فيها المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية معاً

المطلب الأول: مفهوم سيولة ووظائفها ومكوناتها

1/ الفرع الأول: مفهوم السيولة: للسيولة عدة تعاريف أبرزها كما يلي:

أولاً السيولة لغة:

سال يسيل، وحالة سيولة: الحالة التي يكون فيها مادة سائلة ولها قابلية للتدفق وسيلان، وغير قابلة لانضغاط ومن ذلك قول الله تعالى: (أنزل من السماء ماء فسالت اودية بقدرها) سورة الرعد آية 17

ثانياً السيولة اصطلاحاً:

قد يطلق على السيولة المصرفية سيولة نقدية، أي النقود ذاتها وقد يراد بالسيولة القدرة على توفير النقود وقد عرف الباحثون في المصرفية الإسلامية والتقليدية تعريفات كثيرة وتختلف في الصياغة فقط وأهم هذه التعريفات كما يلي

1/ في الأسواق المالية تعرف على أنها: امكانية تحويل سندات وصكوك الى نقود في فترة وجيزة

2/ عرفت السيولة المصرفية أيضاً على أنها مبالغ مالية التي يجوزها المصرف مما يمكنه من تسديد التزاماته في وقتها المحدد قصير ومتوسط الاجل بالنقد المتوفر لديه¹

السيولة في معناها المطلق هي النقدية اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل الى نقدية بسرعة وبدون خسائر وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن

¹ عبد الفتاح محمود العكاشة، عبد الله على الصيفي فانض السيولة المصرفية الإسلامية وتأصيله الفقهي مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة جامعة الاردن العدد 2 سنة النشر: 2018 ص257

السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين

الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته

للسيولة أيضا تعريف مجرد وهي: القدرة على القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات الزبائن غير

التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات¹

* في المفهوم الاقتصادي الشامل السيولة هي عرض النقد المكون من النقد والودائع تحت الطلب، وفقا لهذا التعريف تخرج

الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل

وفي هذا الإطار يمكن أن ينظر للسيولة من خلال مفهومين الآتيين:

1/المفهوم الكمي

عرف السيولة: كمية الموجودات الممكن تحويلها الى نقد في الوقت المطلوب

2/المفهوم التدفق

يعرف السيولة بأنها كمية الموجودات القابلة للتحول السريع الى نقد مضافا اليها تسديدات الزبائن لالتزاماتهم أو من خلال ما

يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع او أموال مشترتات

تعتبر سرعة المؤشر مهم لتحويل الموجود الى اموال نقدية بأقل خسارة في القيمة، مع ذلك السيولة تتوقف على عاملين هما:

(أ) المدة اللازمة لتحويل الموجود الى نقدية

(ب) الخسارة المترتبة على التحويل (المخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الموجود) واستنادا لذلك تعد النقدية الموجود تام

للسيولة أما بقية الموجودات الاخرى فهي تختلف من حيث درجة سيولتها، فالأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل كأذونات

¹ سيرين السميح أبو رحمة سيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فلسطين 2010/2009

الخزانة فهي تمثل موجودا سائلا ولكنها أقل سيولة من الأموال النقدية ، اما الموجودات الغير السائلة (كالأراضي مثلا) فتتوقف درجة سيولتها على وجود المشتري المناسب الذي لديه الرغبة في الشراء وهذه العملية تتطلب وقتا تتوقف على طبيعة ونوع الموجود الذي يتغير سعره من يوم الى آخر وفقا لخصائصه والظرف الذي يتم فيه التخلص من الموجود أما بنسبة للاستثمارات كأذونات الخزانة فأنها تندرج تحت الموجودات شبه سائلة أما بقية الموجودات فهي المالية قصيرة الأجل (وراق مالية متداولة) تندرج تحت الموجودات اقل سيولة كأوراق القبض

- للسيولة ثلاث أبعاد وهي:

الوقت: وهي سرعة تحويل الموجودات الى نقد

المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال

التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.¹

الفرع الثاني: وظائفها

إن السيولة لها عدة أدوار أو وظائف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غيرا لمستقرة وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقع لسحب الودائع تحت الطلب

ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر) ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع أجل، فقد يتم سحب من هذا النوع . بصفه خاصة السحب التي تمكن السيولة بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات

عبد الحسين جاسم محمد الأسدي ادارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال العراق 2005 ص 4/5

من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم وأخيرا الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير

الفرع الثالث: مكوناتها

يمكن تقسيم السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسيين هما:

أولاً: الاحتياطات الألية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدا وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات وهي:

1/ نقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات

2/ الودائع النقدية لدى البنك المركزي

3/ الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى

4/ الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج

وتنقسم الاحتياطات الألية من حيث مشروطيتها القانونية الى:

أ) الاحتياطات القانونية ب) الاحتياطات العامة

ثانياً: الاحتياطات الثانوية: الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائداً، وتشتمل

على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في

مجال السيولة فوائد متعددة، منها إنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف¹

المطلب الثاني: أهمية السيولة ومصادرها

الفرع الأول: أهمية السيولة

وإذا كانت السيولة في البنوك التقليدية الربوية هامة وتحتل المركز الأساسي من اهتمام الإدارة فإنها بالنسبة للمصارف الإسلامية أكثر أهمية وذلك للأسباب الآتية:

1/ ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجال الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

2/ وجوب استثمار الأموال بالصيغ والأدوات الإسلامية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية

3/ ضرورة المحافظة على سمعة المصرف الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به، قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض المصرف الإسلامي لمشكلات، وهذا يقود إلى فقد الثقة به مما يجعل المودعون والمستثمرون يهرعون إلى سحب أموالهم منه

4/ يباشر المصرف الإسلامي أنشطة استثمارية متعددة ومتنوعة بعيدة عن نظام الفائدة الربوية، وهذا يوجب الاحتفاظ بمستوى سيولة أعلى عن السيولة المطلوب من البنك التقليدي الربوي، وهذا يؤثر على العائد الإجمالي على الاستثمار

¹ نضال رؤوف أحمد دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 36 2014/2013 ص 305/304

5/ يوظف المصرف الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنموية فعلية مختلفة الآجال وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامج الزمنية حتى لا يحدث خللا في هذه البرامج

6/ حتى الآن لم تستكمل شبكة المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي حتى يسهل من تبادل النقدية فيما بينها، كما هو الحال في البنوك التقليدية الربوية، أو بين البنوك التقليدية الربوية والبنك المركزي، وحتى يستكمل هذه الشبكة وتبرم الاتفاقيات اللازمة يجب أن يكون لدى المصارف الإسلامية بدائل أخرى تمكنها من استثمار الفائض وتغطية العجز النقدي

7/ لا تستطيع المصارف الإسلامية أن تغطي ما تتعرض له من انخفاض في معدل السيولة النقدية عن طريق البنوك التقليدية الربوية لأن ذلك يوقعها في الربا المحرم شرعا، وبالعكس في حالة وجود ارتفاع في معدل السيولة لا تستطيع أن تستثمر هذا الفائض لدى البنوك التقليدية الربوية بفائدة ربوية محرمة

8/ هناك الكثير من المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية غير جائزة شرعا، مثل الاختيارات والمستقبلات والمشتقات ونحوها، وعليه لا تستطيع المصارف الإسلامية التعامل في هذه السوق وإن تعاملت ففي حدود ضيقة تماما وفي إطار الضوابط الشرعية، وهذا يزيد من أهمية البحث عن سبل وأساليب وأدوات مشروعة تساعد المصارف الإسلامية في استثمار فائض النقدية وتغطية العجز¹

الفرع ثاني: مصادر سيولة في البنوك الإسلامية

مصادر السيولة في المصارف الإسلامية تنقسم الى مصدرين أساسيين وهما كالتالي:

1/ المصادر الداخلية

¹ حسين حسين شحاتة ادارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في مكة سنة 2010 ص 14/15

مصدر المالي الداخلي في الصيرفة الإسلامية يأتي بطريقة مختلفة، إلا أنها في الغالب تشترك في حقوق الخاصة للمساهمين ناتجة عن خلاصة القيمة التي تمثلها أصول تلك المصارف، كما أنهم يتحملون كمالكين للأصول تلك المصارف خسارتها فإن ربحها لهم أيضا وهي كما يلي:

أولاً: رأس المال: وهو ما يقدمه المساهمون من رأس المال المدفوع يمثل قيمة الأسهم الصادرة من المصرف في مرحلة تأسيسه

أو زيادة في رأس ماله والتي يتم استيفاء قيمته بالكامل كمساهمة منهم في هذه المصارف، وعي حق لهم لا جدال فيه

ثانياً: الاحتياطات: نسبة من الأرباح المالية التي تقتطع بحسب نسبة المساهمة لكل واحد من المساهمين ويتم ذلك باستحقاق

كل الأرباح

وقبل توزيعها، ولمواجهة المخاطر ولحفاظ على سلامة المؤسسة واستقرارها المالي

ثالثاً: الأرباح المدورة: وهي التي تبقىها الإدارة المصرف لديها للمحافظة على الاستقرار المالي للمصرف وهي حق مكتسب

صاحبها ونقصد هنا من قاموا بدفعها من المساهمين ثم تعيدها المصرف في الوقت المناسب

رابعاً: المخصصات: وهي ما تقتطعه إدارة المؤسسة المصرف من أرباح لمواجهة الهبوط من قيم أصولها ، أو تسديد التزامات

معينة غير مسبقة وغير متوقعة أو عجز أحد شركاء عن سداد دينه أو خسائر بعض الاستثمارات أو خسائر بسبب سوء

الائتمان وهذا الجانب يعد من أهم المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية

2/ المصادر الخارجية

المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية تعتمد على التدفقات المالية من العملاء بأشكال المختلفة، وما ينجم عنها من تعاملات

وأنشطة مالية متنوعة والتي تقوم على أساسها إيداع الأموال في المصارف ومن خلال تلك العمليات يتجمع أموال طائلة في

المصرف الإسلامي ومن أهم المصادر الخارجية للمصرف الإسلامي كالتالي:

أولاً: الودائع الجارية

وهي ما يودعه المساهمون ولهم لحق في سحبها متى شاءوا كالحسابات تحت الطلب، وهي بمثابة حفظ الأمانات فلا مردود أو عائد مادي لها، ويستطيع البنك استعمالها في المجال الذي يراه مناسباً ومن خلال استثماره تلك الأموال فله الربح وعليه الخسارة انطلاقاً من القاعدة الفقهية (الخراج بضمنان) فكما قد يغرم ويتحمل مخاطر الاستثمار

ثانياً: ودائع الادخار: وتسمى أيضاً حسابات التوفير وهي ودائع صغار المودعين من ناحية المالية، وتدخل في المشاريع الاستثمارية وتحمل الربح أو الخسارة وفي العادة تكون الربح في هذا ودائع تكون بسيطة، ولطبيعة الملاءة المالية للمودعين والمصنفين ضمن صغار المودعين تكون بسيطة بنسبة لراس المال المدفوع في تلك الحسابات والتي ينظمها البنك للمودعين وفق الدفاتر الخاصة وهي معرضة للسحب في أي وقت وتفقد حقها في الأرباح بنسبة للمبلغ المسحوب

ثالثاً: الودائع الاستثمارية: جزء منها ودائع لأجل وتشمل الحسابات الاستثمارية سواء كانت مطلقة أو مقيدة أو محافظ الاستثمار أو وكالة الاستثمار وجميع هذه الحسابات الاستثمارية تهدف إلى أرباح سنوية أو نصف سنوية، وأصبحت عند بعض المصارف شهرية، ما يميز هذه الأموال التزام المودعين بعدم سحبها غالباً من قبل المودعين خلال فترة الاستثمار لأن الهدف منها جني الأرباح وفي حالة اضطره المودع سحب المال يعلم المصرف بذلك وهو ما يعطي للمصرف استقراراً مالياً خاصاً وأن حجم هذه الأموال المودعة للاستثمار يكون للاستثمار يكون كبيراً.

رابعاً: الصكوك الإسلامية: وهي التي تتكون من وحدات متساوية في قيمتها تشترك في المصرف كحصة شائعة فيه كنشاط فيه عبارة عن ملكية أو مشروع اقتصادي (البحرية أو الزراعية أو الجسور أو إنفاق أو منتفع صحية وتعليمية وسياحية) يديره المصرف الإسلامي ويكون لتلك صكوك حقوق متساوية ذاتها في الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله

خامساً: الخدمات المصرفية: وهي تلك الأموال التي يجنحها المصرف مقابل الخدمات التي تقدمها لعملاء منها (تحويل الأموال، تبديل العملات، كشف حساب... الخ) وغيرها الكثير من الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها، وما يتلقاه المصرف

نظيرة ما يقدمه من خدمات ادارية لأصحاب الودائع مبالغ مالية تقتطع وفق ضوابط معينة، الخدمات المصرفية لتلك الودائع متعددة ومنها بدل حفظ الأموال واصدار بطاقات ائتمانية للصرف المباشر، نصت المعايير الشرعية على القرض¹

المطلب الثالث: الربحية وعلاقة السيولة بالربحية وكيفية التوازن بينهما:

من أهم الاهداف التي تسعى اليها المصارف هو تحقق الارباح فهو أمر ضروري لبقاء واستمرارية هذه المصارف وتعتبر تحقق الأرباح المطلب الرئيسي للمساهمين لزيادة قمة ثروتهم، ومصدر الثقة الأساسي للمودعين والعملاء، وهو المؤشر الهام الذي تعمل عليه إدارة المصرف لقاء كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابة لما يعكسه من دلالات على نجاح أداء المصارف وقدرتها على تحسن كفاءة رأس مالها

أولاً: مفهوم الربحية

عبارة عن العلاقة بين الارباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات (قمة الموجودات أو حقوق الملكية) التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها وتعمل المصارف على تحقيق هدف الربحية من خلال قراراتها:

قرار الاستثمار: وهو مجموعة من القرارات المتعلقة باستخدام المصارف الإسلامية لمواردها المتاحة الاستخدام الأمثل لتمكين من تحقق أفضل عائد دون التضحية بالسيولة

قرار التمويل: وهو مجموعة قرارات المتعلقة بكفاءة اظهار مصادر التمويل الازمة لتمويل الاستثمار ويمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي مكن المصرف من تحقيق النمو والاستمرار في أعماله

معايير قياس الربحية

1 عبد الفتاح محمود عكاشة مرجع سابق ص 260/261/262/263

هناك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لقياس الربحية في المصارف الإسلامية وهي

(أ) العائد على الموجودات

و هذا المؤشر هو عبارة عن العلاقة بين ربح العملات و الموجودات التي ساهمت في تحقق هذا الربح, و يعرف العائد على الموجودات على أنه قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة استثمار موجوداتها, وبعبارة أبسط هي نسبة ربح العملات التي

تقوم بها المؤسسة إلى موجودات هذه المؤسسة

ويتم حساب العائد على الموجودات:

العائد على الموجودات = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليات

= صافي الفوائد × صافي ربح العمليات

اجمالي الموجودات صافي الفوائد

العائد على الموجودات = صافي ربح العمليات

اجمالي الموجودات

(ب) حقوق الملكية

ويقصد بالعائد على حقوق الملكية ذلك المقدار من العائد الذي حصل عليه مالك أصحاب الاسهم نتيجة استثمار أموالهم في

المنشأة وتحملهم للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل

حقوق الملكية

(ج) نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية

1/ صافي الهامش من الفوائد / الموجودات المولدة للفوائد: وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف الإسلامي على تحقيق

الأرباح من عملياته الأساسية المرتبطة بشكل مباشر بالموجودات المدرة لهذه الفوائد

2/ صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى / متوسط الموجودات: وهذه النسبة تفيد في قياس درجة نجاح المصرف في

تحقيق الإيرادات الغير تقليدية وتحسب وفق المعادلة التالية:

الإيرادات التشغيلية الأخرى - الأعباء التشغيلية الأخرى

متوسط الموجودات

صافي العائد قبل الاستثناءات / متوسط الموجودات

وتقيس هذه النسبة أرباح المصرف الإسلامي الناتجة عن المصادر العادية) إيرادات فوائد منح قروض وتسهيلات ائتمانية

وعمولات من الخدمات المصرفية والاستثمارات.. (الى مجموع الموجودات المولدة لهذا الدخل،

ولا تشمل العمليات لغير عادية (بيع أصول المصرف أو تجهيزات.. الخ) وتختلف هذه النسبة عن نسبة العائد على الموجودات

كونها تؤخذ بعين الاعتبار الأرباح والخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها، وتحسب بالمعادلة التالية:

صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسائر الاستثنائية

متوسط الموجودات

ثانيا: العلاقة بين السيولة والربحية

إن الربحية هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للمنشأة، ومن أجل تحقيقه يتم اتخاذ كافة القرارات، والسيولة النقدية هي

الوسيلة من أجل تحقيق هذا الهدف، حيث أن السيولة لا يمكن أن تشكل هدفاً بحد ذاتها، لأن المستثمر العقلاني يسعى الى

تحقيق الربح وليس الى تحقيق السيولة

والسيولة هي تابعة للربحية، أي أن تحقيق الربحية هو الذي يوفر السيولة النقدية بينما تحقيق السيولة يمكن أن يساهم في زيادة الربح ويمكن أن ألا يساهم في بعض الأحيان، كأن يتم الاحتفاظ بالنقدية كاملة في الصندوق

ثالثاً: كيفية التوازن بين السيولة والربحية

إن هدف تحقيق السيولة الملائمة وتحقيق الربح الملائم هدفان متعارضان فسعي المدير المالي للحصول على الربح من توظيف الاموال واستثمارها يجب أن الا يلفت انتباهه عن هدف السيولة علما بأنه من المعروف أن سيولة الاصل تتناسب عكسيا مع ربحية فالنقد الجاهز في خزانة المنشأة أصل في منتهى السيولة ولكنه عقيم بمعنى أنه لا يحقق أي ربح وتندرج سيولة الاصل تنازليا ابتعادا عن النقد الجاهز من حيث السيولة فالذمم المدينة أصول أقل سيولة ولكنها ذات أرباح وما من حيث الربح فهناك مصلحة اقتصادية كبيرة للمنشأة في زيادة حجم عملياتها من شراء بضائع أو مواد خام لتخزينها في أوقات الحاجة اليها أو لغاية المضاربة، وهكذا فإن دافع الربح قد يغري المنشأة بزيادة استثماراتها في هذه الاصول ولكنها لا تستطيع التماذي في ذلك لأن هناك حدود إن تخطتها فإن كيانها المالي وقدرتها على السداد يضعفان لأن ذلك قد يزداد من حجم الالتزامات التي عليها ويجمد الكثير من أموالها على شكل موجودات كبيرة سائلة أو ذات سيولة متدنية تهدف الإدارة المالية الى الاحتفاظ بقدر محدد من النقدية بشكل مدروس مسبقا لأغراض النشاط التجاري، وعند تحديد رأس المال العامل فإنه يجب دراسة عملية المبادلة بين السيولة النقدية والمخاطرة من جهة وبين الربحية من جهة أخرى، من أجل التوصل الى القدر الذي يمكن أن يحدته مقدار صافي رأس المال العامل على مستوى الربحية وعلى المخاطرة في المنشأة. والمخاطر هي حجم الضرر الذي يمكن أن يحصل من جراء العسر المالي أو عدم توفر النقدية اللازمة

ومن هنا فإن الإدارة المالية للمصارف تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربح وعوامل السيولة. ولا توجد هناك معادلة لتحقيق هذا التوازن، لذلك فإن التوازن بين الربحية والسيولة تعتمد على مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال الفوائض الاموال وتوظيفها دون المساس بسمعة المنشأة الائتمانية ودون تجميد لا الضرورة له لهذه الاموال¹

¹ هاشم الصفار أثر السيولة النقدية على الربحية في المصارف الاسلامية مشروع تخرج لنيل شهادة البكالوريوس الجامعة السورية الخاصة كلية ادارة الاعمال قسم المؤسسات المالية المصرفية 2016/2015 ص 40/33

المبحث الثاني: أدوات التمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية

ترى البنوك الإسلامية أن التمويل الاستثماري بأنه ثروة عينية ونقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها أو يتصرف بها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية، ويحق للمصارف الإسلامية أن تمارس كافة أنشطتها التي من شأنها تحقيق

الأهداف المنوطة بها في إطار الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: أنواع وصيغ التمويل في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: أنواع التمويل في البنوك الإسلامية

1/ تمويل قصير الأجل: يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل اذ غالبا ما يكون أن هذا التمويل أقل من سنة، وفي أنشطة المصارف الإسلامية تكون عمليات المراجعة هي النشاط المناسب للتمويل قصير الأجل إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول في العام الواحد، لذلك نجد أن المراجعات الاستيرادية لا تزيد عن ثلاثة أشهر، أما أهم المميزات التي تجعل من المصارف الإسلامية تتعامل بهذا نوع من التمويل:

(أ) سهولة سداد من الممول، اذ يمكن السداد في مدة قصيرة

(ب) القدرة التأثيرية على معالجة المواقف التي تأثره على قدرة المشروع

(ج) عدد مرات التداول في الام الواحد

2/ التمويل متوسط الاجل: تستخدم المصارف هذا النوع من التمويل للمشاريع التي تحتاج إلى الآلاف المكائن أو تزيد إذ

تصل المدة في هذا النوع إلى ثلاث سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بما يلي:

(أ) انه يؤدي نفس الأغراض التي يستخدم لأجلها التمويل الطويل الأجل

(ب) يتمتع هذا النوع من التمويل بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات .

3/ تمويل طويل الأجل: يكون الغرض من هذا النوع من التمويل هو شراء الأصول الثابتة والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء

المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية إنشائها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمس السنوات، ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، ويكون المصرف شريكا في إنشاء هذه المشروعات من بداية العمل فيها¹

الفرع الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

يهدف المصرف الإسلامي إلى استقطاب الأموال و تمويل الاستثمارات و حشد المدخرات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية ، وتوظيف جزء من هذه الأموال بذاته وتقديم الجزء الآخر للغير لتمويل مشروعاتهم ، بما يؤدي إلى إتمام العملية المصرفية للمصرف الإسلامي و يتم ممارسة هذا التوظيف وذلك التمويل في إطار من القواعد الشرعية الحاكمة لأعمال المصرف الإسلامي و التي تكفل شرعية العمل وطهارته و عدالة الربح المتحقق منه، ويهدف التوظيف إلى تحقيق العائد الذي ينمي رأس المال ويزيده و يوسع النشاط و يطوره، يوجد ثلاث صيغ رئيسية : صيغ المشاركات ، صيغ البيوع ، صيغ الأيجار سنقوم بشرحها بالتفصيل :

أولاً: صيغ المشاركات

مبدأ المشاركة مبدأ قديم ومعروف وهو يتضمن بشكله التعاقدى اشتراك عدد من الأشخاص في مشروع بقصد الربح، ويكون ذلك بخلط أموالهم وجهودهم معا في الشركة، لهذا المبدأ في المصارف الإسلامية يتخذ أشكالا تتمثل في: المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة

1/ المضاربة: هو عقد شركة وهو مشروع في الكتاب والسنة لقوله (صلى الله عليه وسلم): إن الله تعالى يقول أنا ثالث

الشريكين ما لم يكن أحدهما صاحبه فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما) رواه البخاري

¹ احمد ياسين عبد، عزيز إسماعيل محمد التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية جامعة العراق 2013 ص 467

وأعضاء المضاربة الإسلامية ثلاث: المودع صاحب المال والمستثمر وهو المضارب والمصرف بصفته وسيطا بين الطرفين ووكيلا عن صاحب المال

2/المشاركة: هي قيام أحد العملاء من التجار مثلا بالتقديم إلى البنك الإسلامي طالبا منه أن يشاركه في صفقة تجارية محددة على أن يقوم الطرفين عند الانتهاء من هذه الصفقة بتقسيم الأرباح التي تتحقق فيما بينهم على أن يتم قبل ذلك حصول الطرف الذي يقوم بإدارة الصفقة أو العملية التجارية على نسبة من هذه الأرباح مقابل الأعباء الإدارية

3/عقد المزارعة: هو عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالمزارعة، ويكون الناتج مشتركا حسب حصة كل واحد منهم ولمدة زمنية معينة، وقد تكون الأرض والبذار من المالك والعمل من المزارع وقد تكون الأرض فقط من المالك والبذار والعمل من المزارع، قد المزارعة هو عقد مشاركة ويكون فيه الإيجاب والقبول

4/عقد المساقاة: هو عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة وغير ذلك على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بخصص متفق عليها

ثانيا: صيغ البيوع

يقوم التمويل بالبيوع على شراء سلعة من قبل المصرف الإسلامي ثم بيعها للطرف الذي يحتاجها مع الدفع الأجل فيكون التمويل لمدة البيع لأن المصرف الإسلامي يدفع ثمن السلعة نقدا عند شرائها أما المبرر الشرعي والعقلي للربح التمويلي في التمويل بالبيوع هو الملك لأن المصرف عند شراءه للسلعة يملكها وبذلك له حق بيعها بسعر حاضر أو اجل يزيد أو ينقص عن ثمن أو كلفة الشراء. فالناس أحرار في عقودهم وبيوعهم وسلطتهم الكاملة على أموالهم ولتمويل بالبيوع عدة أشكال أهمها: بيع المراجعة، بيع السلم، بيع الاستصناع

بيع المراجعة: المراجعة من عقود بيع الأمانة ويعرف على انه قيام البنك بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحوال السوق أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد زبائنه، يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو استردادها من الخارج

2/ بيع السلم: السلم عقد بيع له خصوصية يتميز عن سائر أنواع البيوع بأن الثمن يدفع فيه مقدما (ومن هنا سمي السلم أيضا

سلفا) ويتأخر فيه قبض المشتري لما اشتراه إلى أجل يحدد في العقد. وسمي السلم سلما لأن الثمن يسلم فيه مقدما

3/ بيع الاستصناع: نقول انه طلبن المشتري إلى البائع أن يصنع له صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف

مخصوصة، وبثمن محدد، ونسمي المشتري مستصنعا، و البائع صانع، والشيء محل العقد مستصنعا فيه، و العوض يسمى ثمنا

ثالثا: صيغ الايجار

لإجارة هي التصنيف الثالث لصيغ التمويل في المصارف الإسلامية ونظرا لأهمية هذه الصيغة في المصارف الإسلامية المعاصرة

ويتكون من ايجار منتهية بالتمليك والايجار التشغيلي كالتالي:

تعريف الايجار: هي تمويل متوسط الأجل يتضمن شراء الأصول من معدات وآلات من قبل المصرف، ثم ينقل حق استخدامها

إلى المستفيد خلال فترة زمنية محددة يحتفظ خلالها المصرف بملكية هذا الأصل

1/ ايجار منتهية بالتمليك: هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية. ويتضمن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك التزام المستأجر

أثناء فترة التأجير أو لدى انتهائها بشراء الأصل الرأس مالي، ويجب أن ينص في العقد بشكل واضح على إمكانية اقتناء

المستأجر لهذا الأصل في أي وقت أثناء مدة التأجير أو حين انتهائها. كما ينبغي أن يكون

هناك تفاهم واضح بين طرفي العقد بشأن ثمن الشراء مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع قيم الدفعات الايجارية وترتيبها من الثمن

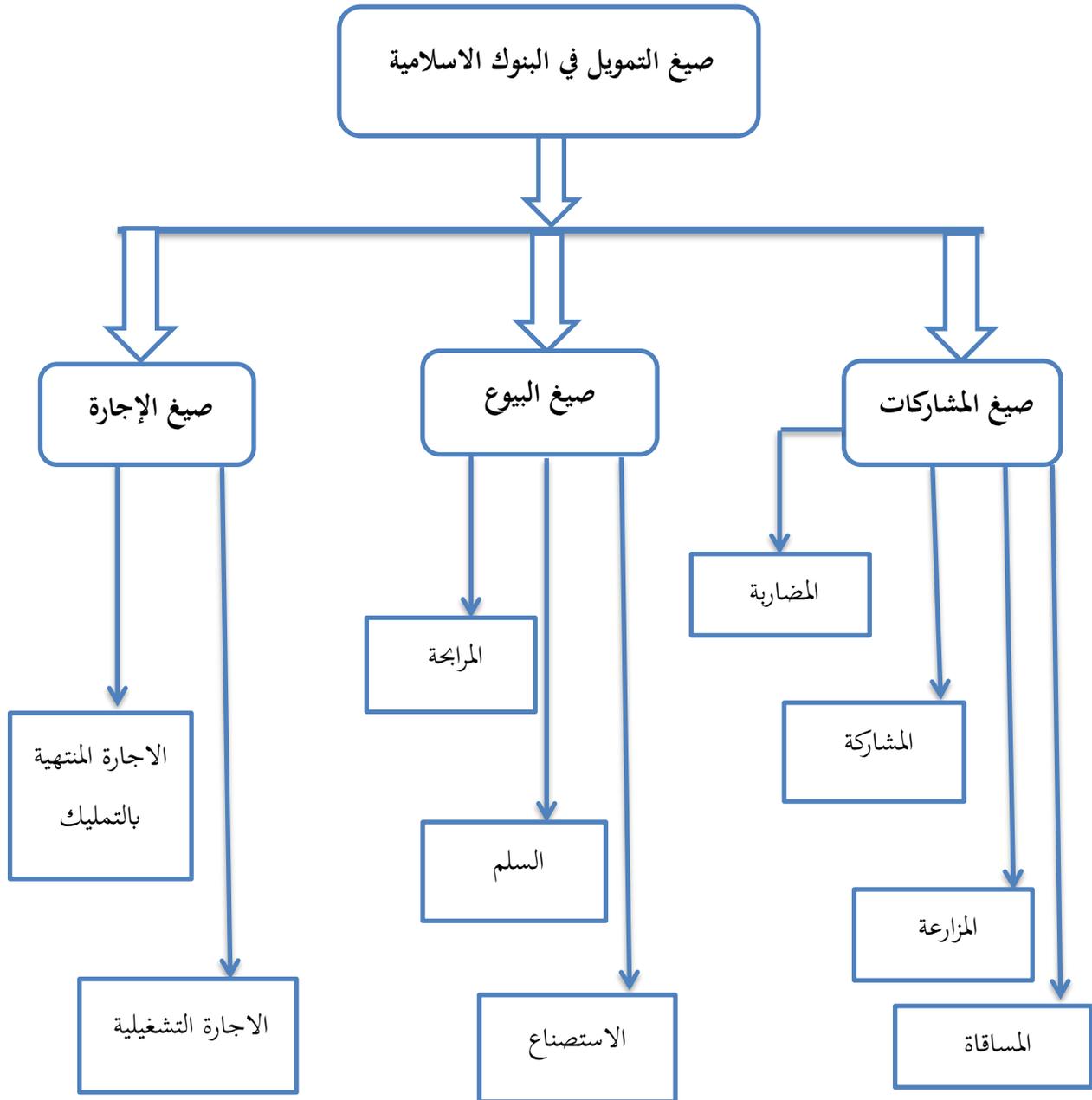
المتفق عليه ليصبح المستأجر مالكا للأصل

2/ عقود التشغيلية: وهي أشبه بالشراء الاستتجاري، أو البيع الايجاري القصير الأجل ويشار إليه أيضا بأنه التأجير على

أساس الوفاء غير الكامل، حيث أن المستحقات (الدفعات) الايجارية لا تكفي لان يسترد المصرف (المؤجر) كامل الإنفاق

الرأسمالي ويتم استرداد الباقي من خلال التصرف بالأصل أو إعادة تأجيله. لذا يقتصر التأجيل التشغيلي أساساً على أنواع معينة من المعدات مثل أجهزة الكمبيوتر والسيارات وآلات نسخ الصور وغيرها من الأصناف المماثلة¹

الشكل رقم 1: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية



المصدر: بناء على ما سبق

¹ سارة حيزية أساسيات الصيرفة الإسلامية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير 2012/2011 ص من 52 / 110

المطلب الثاني: المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية

1/ مفهوم المخاطرة: في المفهوم المالي تعبر عن ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث

اقتصادية، أو طبيعية أو سياسية، أو بفعل بشري، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة، قد تؤدي إلى عدم استمرارية

الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق

2/ تعريف المخاطرة: بأنها احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع، أو هي حالة عدم التأكد من حتمية الوصول على العائد

أو حجمه أو زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة، وهي أيضا حالة عدم التأكد الذي يمكن قياس درجته

3/ أنواع المخاطر المصرفية:

يقسم الباحثون المخاطر بطرق مختلفة من ذلك تقسيم المخاطر إلى مخاطر عامة، وهي التي ترتبط بأحوال السوق والاقتصاد

عامة، ومخاطر خاصة، وهي التي تتصل بالمؤسسة ذاتها، وقسم آخرون المخاطر إلى مخاطر أعمال، وهي التي يكون مصدرها

طبيعة المنشأة أو المؤسسة وتتصل عوامل تؤثر وتتأثر بمنتجات السوق، ومخاطر مالية التي تؤدي إلى خسائر محتملة نتيجة

تقلبات المتغيرات المالية وتكون في الغالب مصاحبة لنظام الاستدانة (أو ما يسمى بالرافعة المالية) حيث تكون المؤسسة في

وضع مالي لا تستطيع مقابلة التزاما أصولها، ويقسم بعض الباحثين المخاطر من حيث إمكانية إدارتها الى:

* ومخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى

* مخاطر يمكن التخلص منها

* ومخاطر بإمكان المؤسسة التعامل معها وإدارتها بنفسها

ويمكن تقسيم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية عموما إلى مجموعتين: مخاطر مالية، مخاطر تشغيلية

1/ مخاطر المالية:

وهي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات، وأهم ما يمكن توقعه من مخاطر مالية ما يلي

(أ) **مخاطر الائتمان:** يعد منح الائتمان من الأنشطة الأساسية في أغلب المصارف والتي يواجه المصرف بسببها العديد من المخاطر، ومخاطر الائتمان ترتبط بالطرف الآخر (الزبون) والوفاء بالتزاماته في موعدها. وقد يكون عدم الوفاء الزبون (المدين) بالتزاماته تجاه البنك في موعدها عائدا إلى عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء، ويتولد عن ذلك خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية أهمية

(ب) **مخاطر السيولة:** وهي تكمن في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للإيفاء بالتزامات المصرف في حينها، وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما سيدعى بمخاطرة تمويل السيولة، أو تعذر بيع أصول وهو ما يدعى بمخاطرة بيع الأصول، وهناك رأي شائع بين بعض المصرفيين، يرون بأن مخاطر السيولة تتلخص في عجز البنك عن تسهيل أصل من أصوله، وبسرعة وبدون أي خسائر في قيمته

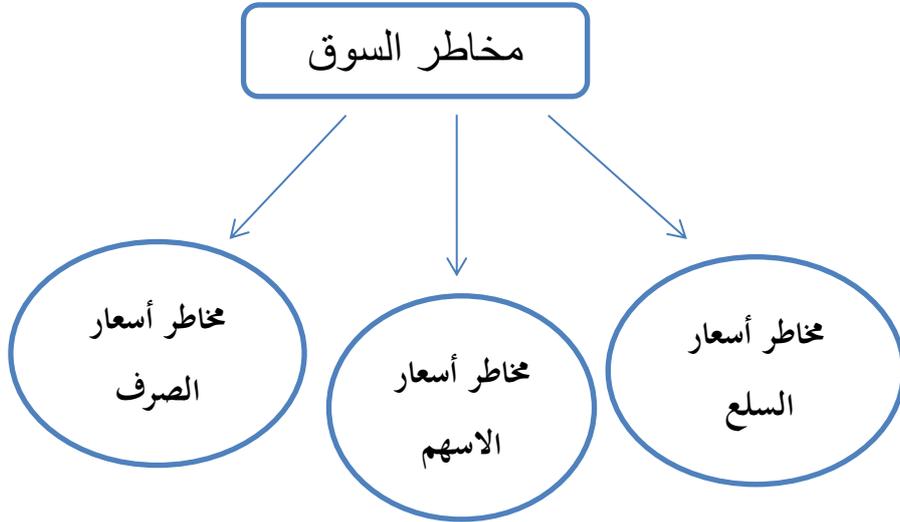
(ج) **مخاطر سعر الفائدة:** لمصارف الإسلامية تتأثر حقيقة بهذه المخاطر سعر الفائدة أو ما يدعى أيضا بمخاطر هامش الربح وربما كان ذلك يعود في حقيقته للسعر المرجعي لتحديد هامش ربحها

وتسعير منتجاتها ستتأثر تلقائيا بالمخاطر الناشئة عن سعر الفائدة، كما أن ذلك سيعرض المصرف الإسلامي إلى مخاطر أخرى كمخاطر الثقة والتنافس ومخاطر السحب (أن يقوم المودعون بسحب ودائعهم نظرا لانخفاض العائد)

لأنه يؤدي إلى أن يكون العائد الموزع على المودعين أو المستثمرين في المصارف الإسلامية أقل من العائد أو الفائدة التي قد يحصل المودعون في المصارف التقليدية عليه. ولذلك لا بد من الإشارة هنا إلى أننا نرى أنه لا بد من تطوير أدوات واعتماد سعر مرجعي لا يعتمد على سعر الفائدة بشكل أساسي

د) مخاطر السوق

شكل رقم (2): مخاطر السوق



مصدر: بناء على ما سبق

هـ) مخاطر التشغيل:

تنشأ مخاطر التشغيل عند ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواعا مختلفة من الأخطاء، منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة أعطاب أجهزة الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات، وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات وقد عرفت لجنة بازل بأنها (مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة، أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة وتكون الخسارة بسبب أحداث خارجية تلحق الضرر بالموجودات الثابتة

و) المخاطر القانونية:

تنشأ المخاطر القانونية نتيجة لوقوع التزامات غير متوقعة، أو فقد جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة عدم توفر الرأي القانوني السليم، أو لعدم كفاية المستندات التي تؤكد ملكية المصرف لذلك الأصل، ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين

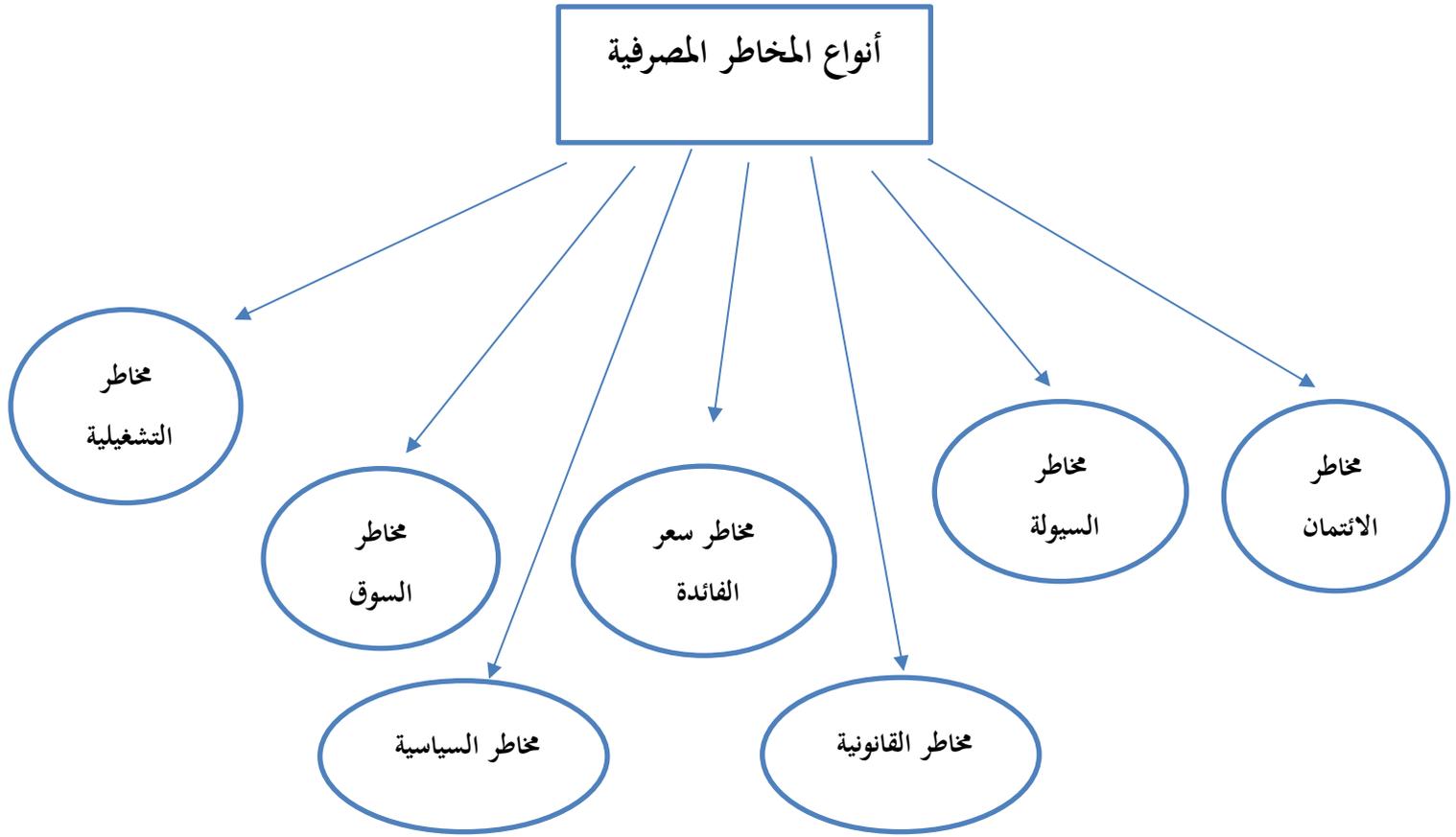
التي تفرضها البنوك المركزية، والمتعلقة بنسب السيولة، والاحتياطي القانوني، ونسب الائتمان المسموح به، والضوابط التي تحد من التوسع والانتشار الجغرافي

ز) مخاطر السياسية

تحدث المخاطر السياسية في العمل المصرفي نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بسن القوانين والتشريعات، بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية، كفرض ضرائب جديدة، أو رسوم إضافية، أو استحداث سياسات نقدية، كالسياسة التمويلية، وسياسة سعر الصرف للعملة الأجنبية، كما أن تدخل الدولة يكون أحياناً في شكل مصادرو تأمين¹

¹ مختاري مصطفى مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي قسم العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة بن يوسف بن خدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009/2008 ص 94/88

الشكل: (3) أنواع المخاطر المصرفية



مصدر: بناء على ما سبق

المطلب الثالث: وسائل مصرفية لتقليل من مخاطر تمويل في البنوك الإسلامية

هناك العديد من الوسائل لتقليل من مخاطر التمويل نذكر منها على سبيل المثال الحصر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

المراد تمويله، وصندوق موجه لمواجهة المخاطر، وتتناول ذلك من خلال:

* دراسة الجدوى الاقتصادية

* صندوق المخصص للمخاطر

1/ مفهوم الجدوى الاقتصادية:

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية إحدى الركائز التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع في تطوير أفكارهم الاستثمارية، فهي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره

الافتراضي¹

*أهمية الجدوى الاقتصادية

ترجع أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية إلى كونها أداة عملية تجنب المستثمر الانزلاق إلى المخاطر وتحمل الخسائر وضياح الأموال بلا عائد منه، إذا هذه الدراسة تسبق اتخاذ القرار الاستثماري، كما تسبق عملية التشغيل الجاري، فإذا أسفرت الدراسة عن وجود مخاطر محتملة يبتعد المستثمر عن فكرته الاستثمارية ويتجه إلى البحث عن بديل استثماري آخر تجرى له دراسة جدوى اقتصادية وعندما تثبت الصلاحية يطمئن المستثمر إلى الحصول على عوائد موجبة على رأس المال المستثمر، كما تساعد دراسة الجدوى الاقتصادية في التعرف على التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع وبيان مدى تأثيرها على ربحية المشروعات الاستثمارية في المستقبل واختيار درجة حساسية العوائد المتوقعة للتغيرات المحتملة في بعض البنود الخاصة بالتكاليف أو الخاصة بالإيرادات،

دراسة الجدوى الاقتصادية في المصارف الإسلامية

لابد للمصارف الإسلامية من مسايرة العصر وتطوير أنظمتها وأدواتها باستمرار ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر يتطلب القيام ببحوث ودراسات قائمة على أسس عملية سليمة وباستخدام أحدث الإمكانيات المتاحة، أهدافه، تتولى إدارة دراسات الجدوى عدد من المهام، من أبرزها:

¹ بن شاعة وليد ، علموي أحمد دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية المجلد 03 /العدد: 02 2019 ، ص 134

1/ القيام بالدراسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار بالداخل والخارج للتعرف على ما يناسب الأوضاع الاقتصادية من أساليب

استثمار وتقديم اقتراحات بها للإدارة المصرف

2/ عمل بدراسات علمية ميدانية تسويقية لوضع الخطط اللازمة لإنجاح التسويق المصرفي وأيضاً تقديم المساعدة والخطط

والمقترحات التسويقية لمشروعات المصرف والمتعاملين معه

3/ القيام بدراسة الجدوى للمشروعات لاستثمارية المقترحة لعرضها على المتعاملين من المصرف سوء المدخرين أو مستثمرين،

وكذلك المشروعات الجاري دراستها لإدراجها في الموازنة التخطيطية للمصرف

بعض المعايير التي تستخدمها المصارف الإسلامية

تعتبر المعايير التالية هي الأكثر شيوعاً واستخداماً في المصرف الإسلامية عند القيام بتمويل المشروعات الاستثمارية:

أ) مشروعية السلع المنتجة أو الخدمات المؤداة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالبعد عن شبهة الربا الحرام أو تمويل

الأنشطة غير المشروعة أو المشاركة في استثمارات لمشروعات تزاوّل أعمالاً أو تتبع سياسات مالية أو نقدية

ب) زيادة معدل العائد أو الربح الحقيقي عن تكاليف الضمنية لرأس المال باستخدام معدل الداخلي

ج) تغطية أرباح المشروعة المتوقعة للتكلفة الصريحة لرأس المال على أساس المعدل درجة المخاطرة

د) اعتبار الزكاة من التدفقات النقدية الخارجة وصرف حصيلتها في مصارفها الشرعية

ز) سلامة المركز المالي والكفاءة الإدارية للأطراف المشاركة مع المصرف الإسلامي في التمويل والادارة

هـ) تعتبر معايير، فترة الاسترداد، وصافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي، أكثر المعايير استخداماً في دراسة الجدوى في

المصارف الإسلامية، مع استخدام سعر خصم التدفقات النقدية يتفق مع أحكام الشريعة، والابتعاد عن الربا المحرم باستخدام

المعدلات المتوقعة للأرباح كبديل للفوائد المصرفية السائدة في المصارف التقليدية

2/ صندوق المخصص لمواجهة للمخاطر

تقوم المصارف الإسلامية عموماً بالنص على اقتطاع نسبة معينة من الأرباح في نهاية كل دورة تودع في حساب خاص مستقل، وترصد حصيلة هذه المبالغ لتكوين احتياطات من أجل: مواجهة مختلف المخاطر وتحقيق حماية لرأس المال، أو مواجهة انخفاض مستقبلي في الأرباح وتحقيق موازنة في التوزيعات كما قد ينص في بعض المصارف الإسلامية على أن الاحتياطي لا يخص أيًا من الشركاء بعد التصفية بل أنه يذهب إلى أغراض الخير أو إلى أغراض خدمة المجتمع

أما عن كيفية اقتطاع هذه الاحتياطات: هل من الربح الكلي قبل توزيعه بين المستثمر ورب المال؟ أم يشترط اقتطاعه من أحد الطرفين دون الآخر؟ فإن الحكم يختلف بحسب المستهدف من تكوين الاحتياطي: فإذا كانت الأرباح المقتطعة مخصصة لمواجهة مخاطر الاستثمار وتحقيق حماية لرأس المال بحيث يغطي هذا الاحتياطي أي خسارة تلحق رأس المال، ففي هذه الحالة يجب أن تقتطع من حصة أرباح المال في الربح وحدهم، ولا مجال لمشاركة المستثمر في هذا الاحتياطي لأنه يكون بذلك قد ضمن جزءاً من خسارة رأس المال، أما إذا كانت الأرباح المقتطعة مخصصة لمواجهة انخفاض محتمل في الأرباح وتحقيق موازنة في التوزيعات بحيث يتفق المتعاقدون على توزيع مستوى معين من الأرباح والاحتفاظ بالجزء المتبقي لاستخدامه مستقبلاً في حالة انخفاض الأرباح عن المستوى المطلوب، فإنه يجوز هنا اقتطاع تلك الاحتياطات من الربح الإجمالي يقبل توزيعه بين أرباح المال

والمضارب إذ كلاهما له الحق في الربح ومستفيد من الاحتياطي¹

¹ مختاري مصطفى مرجع سابق ص 101/102/103

المبحث الثالث: السياسة النقدية في البنوك الإسلامية

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

1/ مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية¹

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بالنسبة لكل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، إذ هي وسيلة الحكومة، وتعتبر سياسة محيرة ومربكة، لأن الأوضاع المقررة تختلف من دولة لأخرى وكذلك تختلف الأنظمة النقدية الموضوعة فالرقابة على عمليات النقود والائتمان منقسمة بين الحكومة و بين المصرف المركزي بدرجات متفاوتة لدى كل دولة، وأحيانا يوجد مجلس أعلى للائتمان وفي بعض البلدان يكون السحب على المكشوف من مصارف الودائع هو المنبع الهام للائتمان، بينما ينحصر ذلك المنبع في خصم الكمبيالات عند بلاد أخرى و النتيجة أن السياسة النقدية تختلف ولا تتشابه وحتى حينما تختلف بدرجات متفاوتة إذ ليست عملا موحدًا يجتمع في عدة قرارات كالميزانية، بل هي عمل محاط بالكثير من الغموض و الإبهام تتخلله السرية و يحدوه الخفاء، كما تدخل الحكومة أو يدخل مصرفها المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، دون أن يعلن قيمة ما اشترى أو باع وآثار السياسة النقدية اشد و أقسى خفاء لان الأثر الذي يحدث إنما يتأثر من عامل الثقة، والثقة أمر صعب حصره أو قياسها²

¹ اكن لونيس السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية الجزائر في علوم الاقتصاد فرع: نقود و بنوك 2010/2011 ص9

² رابيس فوضيل التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على وضعية النقدية في الجزائر 2010/1989 أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية شعبية اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2012/2013 ص84/83

2/ أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسات النقدية بشكل عام إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية هي: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والمحافظة على مستوى عال من العمالة، والعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التمويل اللازم لها، ويمكن إجمال أهداف السياسة النقدية التي يمكن تحقيقها في اقتصاد إسلامي ما يلي:

أ/ تحقيق الاستقلال النقدي

ب/ تحقيق استقرار النقدي

ج/ ضمان السيولة اللازمة لتمويل التنمية¹

3/ أهمية السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في اقتصاديات الدول ذلك كونها أحد العوامل المؤثرة في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث غالبا ما يتم اللجوء الى أدواتها لمعالجة الاختلالات الاقتصادية من أجل المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي والحد من الفجوات التضخمية

تعد الصيرفة الإسلامية أحد أهم مكونات النظام المالي خاصة في الدول العربية، وتسهم بلا شك في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية المطورة في ظلّ النظرة الى آليات التمويل الإسلامي كأحد عناصر تحقيق الاستقرار المالي وتجنب الآثار الناتجة عن تراكم المخاطر المالية، وهو ما دفع بعض المؤسسات في الدول الغربية

4/ ركائز السياسة النقدية

¹ إبراهيم عبد الحليم عبادة لسياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل المركز الجامعي بغيرداية/ الجزائر 2011 ص 7/6

ترتبط السياسة النقدية التي تتبعها الدول بطبيعة هياكلها الاقتصادية، وأنظمة الصرف التي تتبعها، ودرجة انفتاحها على العالم الخارجي، ودرجة تطور القطاع المالي والمصرفي بها فنجد أن الاقتصادات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي التي لا تتسم بهياكل متنوعة للتصدير تنتهج في الأغلب سياسة نقدية تستهدف الحفاظ على سياسة سعر الصرف الثابت، حيث تربط هذه الدول عملتها بعملة ربط يحددها البنك المركزي لتمثل على الأغلب في العملة الأساسية لمتحصلات الصادرات، بالتالي لا يتاح للبنك المركزي قدرا كبيرا من المرونة في التحكم في أدوات السياسة النقدية، وتتأثر قدرة البنك المركزي على تبني "سياسة نقدية مستقلة وفق أطر السياسة النقدية، يتم اعتماد مرتكزات أساسية للسياسة النقدية للتحكم في مسار المستوى العام للأسعار تتمثل في:

1/ استهداف سعر الصرف

2/ استهداف المجلات النقدية

3/ استهداف التضخم¹

5/ أنواع السياسة النقدية

نميز في هذا الصدد بين نوعين أساسيين من سياسة النقدية والمتمثلان في السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية

أولاً: السياسة النقدية التوسعية: يهدف هذا النوع من السياسة النقدية الى زيادة عرض النقود لتحقيق مستويات اعلى من الدخل العمالة خاصة عندما يسود الركود أو الانكماش في الاقتصاد من أجل القضاء على الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الكلي الذي يفوقه، وهذا يعني ان التدفق الحقيقي السلبي أكبر من التدفق النقدي

ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية: تهدف هذه السياسة الى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد بلد ما وبالتالي فان هدف هذه السياسة هو الحد من خلق الأدوات النقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الافراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات

¹ محمد دريس السياسة النقدية سلسلة كتيبات تعريفية العدد 17 صندوق النقد العربي 2021 ص12

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

نظرا لانفراد الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية التقليدية من حيث طبيعته ومبادئه وكذا الأهداف التي يسعى الي تحقيقها فمن طبيعي أن تختلف جوانب السياسة النقدية خاصة من حيث الأدوات المتبعة رغم وجود بعض نقاط الاتفاق ففي الاقتصاد الإسلامي يحرم الربا ويحل قاعدة المشاركة لتنوع الأدوات النقدية بين مجموعة محايدة لا تتعارض مع قاعدة المشاركة ومجموعة قائمة على أساس ربوي بحاجة الي تطوير والتعديل حتى يمكن استخدامها في الاقتصاد الإسلامي

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية المحايدة والتي لا تتعارض مع المشاركة

تتمثل هذه المجموعة في أدوات السياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة والتي يمكن نقلها والاستفادة منها في ظل نظام المشاركة باعتبارها أنه يمكن تكييفها مع متطلبات الصيرفة الإسلامية وتتمثل في أدوات كمية وأدوات كيفية

أولا: الأدوات كمية

وهي من أهم الأدوات التي لا تتأثر بنظام الفائدة ويمكن اتخاذها كأدوات للسياسة النقدي الإسلامية ونميز ما يلي:

1/ احتياطي قانوني : نظرا للتأثير الكبير لهذه الأداة على القدرة الائتمانية للمصارف ، يمكن للبنك المركزي اعتمادها مع بعض

التغيرات البسيطة المتمثلة في العقوبات التي يفرضها البنك المركزي عند نقصان رصيد الاحتياطي للمصارف التجارية عند نهاية

الاقفال اليومي والزامهم بدفع فائدة عن هذا الانخفاض بسعر يزيد عن سعر المصرف وتكون بين 3 و 5 بالمئة والتي يمكن

تعويضها بنظام المشاركة بغرامة مالية عن مقدار النقص في الرصيد الأمر الثاني تقدير هذا الاحتياط بالنسبة للودائع الجارية

واستبعاد الودائع الاستثمارية والمصارف الربوية التي تحصل علة الفائدة في جميع الحالات دون انتظار الاستثمارات التي يحملها

المقترضون وحدهم

2/ تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية

تبعاً للتحريم الاكتناز في الإسلام وفرض الزكاة كعقوبة للأموال المعطلة، ورغبة المدخرين على أرباح بدل إبداع أموالهم دون مقابل، فإن نسبة الودائع الاستثمارية جد قليلة لأن تجميع كميات كبيرة منها تشكل كميات كبيرة مكتنزة وبالتالي يتدخل البنك المركزي لتغيير النسب تخصيص هذه الودائع بتوزيعها على مؤسسات مناسبة واستعمالها في مجالات مطلوبة بحسب السياسة النقدية المرغوبة

ثانياً: الادوات الكيفية

الوسائل تستخدم للائتمان حسب ترتيب حاجات قطاع الدولة وتمثل في:

1/ تحديد أنواع ونسب احتياطات المقبولة في البنك المركزي: بإمكان البنك المركزي بالتنسيق مع البنك التجاري إيجاد إجراءات يتم من خلالها توزيع الائتمان بما يتناسب مع طبيعة الوضع الاقتصادي، من بين هذه الإجراءات ربط مكونات الاحتياطي النقدي بأنواع ومجالات الائتمان المقدم المصارف حيث ترفع المكونات الغير مرغوبة فيها بغية تشجيع الائتمان الى استخدامات المطلوبة

2/ تمييز في الودائع الجارية الموجهة المجالات الاستثمارية: يمكن تعديل نسب تخصيص الودائع الجارية حسب نشاط الاقتصادي، فاذا كان الكمية هي تغيير تخصيص نسبة الودائع الجارية حسب حالة النشاط الاقتصادي بصفة عامة فان استعمالها بصفة كيفية يخص التعامل مع ذلك الجزء الذي تخصصه للاستثمار ويوجع للقطاعات ذات الانكماش في الموارد المالية

3/ إلزام المصارف بموانع وحدود للتوظيف في القطاعات معينة: في ظل نظام المشاركة يمكن لبنك المركزي أن يضع سقفاً وضوابط مرشدة بغية توجه رشيد للائتمان بما يتلاءم بأهداف المجتمع لتحقيق الرفاهية

الفرع الثاني أدوات السياسة النقدية التي تقوم على إيجاد بديل لسعر فائدة

من أهم أدوات السياسة النقدية الربوية والتي تستوجب إيجاد بدائل لها لتلائم مع طبيعة المصارف الإسلامية هما اداتين سعر إعادة الخصم وسياسة سوق المفتوحة

أولاً: معدل المشاركة ف الربح والخسارة كبديل سعر إعادة الخصم

تتمثل اليات منح الائتمان وإعادة تمويل في المصرف الإسلامي دون اللجوء الى أدوات تعمل بسعر الفائدة كما يلي:

1/ إعادة التمويل عن طريق معدل المشاركة في الربح

2/ التمويل عن طريق التداول المضاربات والمراجحات والمشاركات

3/ ضبط حدود نسبة المشاركة في ربح والخسارة

ثانياً: أسهم المشاركة كبديل لعمليات السوق المفتوحة

ويعني بها البنك المركزي ببيع وشراء ما لديه من الأواق المالية والسندات الحكومية في سوق المفتوحة سواء من المصارف أو الأفراد من أجل التأثير على مستوى القاعدة النقدية ونظراً لتحريم الربا في الاقتصاد الإسلامي فيجوز التعامل بالأسهم لأنها جزء من رأس مال الشركة وتحمل الخسائر والأرباح وهي تسترشد بمتغيرات حقيقية وليست المضاربة فهي تعكس الصورة الحقيقية كما يمكن التعامل بالسندات التي تصدرها الدولة وتهدف الى اشراك الجمهور في مختلف المشاريع الإنمائية والإنتاجية أو لامتنصاص الفائض النقدي في سوق¹

المطلب الثالث: سياسة التعقيم النقدي

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم أداء سياسة التعقيم النقدي المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال الفترات التي عانى فيها

الاقتصاد من فوائض السيولة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وكذا عمليات التمويل غير

¹ ياسمين حجاج تطبيق أدوات السياسة النقدية على أداء البنوك الإسلامية في الجزائر مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي جامعة العربي بن مهدي أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية تخصص إدارة مالية قسم علوم تسيير 2018/2019 ص 34/35

التقليدي بهدف الحد من التوسع النقدي، واحتواء معدلات التضخم بغية تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك بالاعتماد على أداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة

1/ تعريف سياسة التعقيم: هي سياسة التعقيم تطبق غالبا في الدول التي تعاني من تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وذلك

كونها تدوم لفترة طويلة نسبيا مقارنة بتدفق الأموال إلى الخارج إضافة إلى صعوبة تطبيق هاته السياسة على التدفقات الخارجة

2/ تعتمد المؤشرات المعتمدة لقياس التعقيم على مفهوم القاعدة النقدية التي تساوي

$$BM = NDA + NFA$$

وتتأثر القاعدة النقدية بعمليات البنك المركزي عندما يتدخل في سوق الصرف بائعا أو مشتريا للعملة المحلية،

حيث تقلص NFA أو تزداد بمقدار مكافئ لذلك

ويمكن صياغة الدالة عرض نقود MS على أنها تعتمد على القاعدة النقدية ومضاعف النقود M أي:

$$Ms = m \cdot BM = m \cdot (NFA + NDA)$$

أون أي تغير في عرض النقود يعتبر $Ms = m \cdot [(NFA) + (NDA)]$

يمثل (NDA) في هذه المعادلة عمليات السوق المفتوحة في مديونية الحكومة التي تكون ضرورية لتعقيم

(NFA)

وتقاس درجة التعقيم باستخدام عدة مؤشرات من بينها:

المؤشر الضيق لتعقيم:

هو مؤشر محسوب بطريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام مشاهدات 10 شهرا استنادا إلى ميزانية البنك المركزي

المؤشر الوسع لتعقيم

يعكس هذا المؤشر جهد البنك المركزي من أجل منع أن تسبب زيادة القاعدة النقدية في توسيع العرض النقدي، يتمثل هذا المؤشر في المعامل ويستند المؤشر الأوسع للتقييم إلى المعامل في الانحدار السنوي بطريقة المربعات الصغرى العادية بمشاهدات 12 شهرا

2/ أدوات التقييم النقدي ومسببات فوائض السيولة

أدوات التقييم النقدي في الجزائر:

إن حالة لانعاش التي عاشتها الجزائر خلال فترة الألفينات نتيجة تحسن أسعار الصرف، وما ترتب عنها من مخططات التنمية الاقتصادية وجذب المشاريع الأجنبية ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الأجنبية وتراكمها لدى السلطة النقدية الأمر الذي وضع هاته الأخيرة أمام مشكل جدي يتطلب التفكير في الحلول المناسبة التي تساهم في امتصاص هاته التراكمات وفي ظل عدم فعالية الأدوات التقليدية في امتصاص الفائض من السيولة الناتج عن تراكم الأصول الأجنبية قام بنك الجزائر بناء على تجارب الدول السابقة باستحداث أدوات جديدة لدعم السياسة النقدية تمثلت فيما يلي:

(أ) أداة استرجاع السيولة

لجأ بنك الجزائر لاستحداث هذه الأداة ابتداء من أبريل سنة 2002 بموجب المؤرخة التعليمية في 02/02 11 أبريل 2002 وتتم عملية استرجاع السيولة لفترة 3 إلى 7 أشهر منذ جوان 2005 ثم استحدثت أداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر في جانفي 2013 وتتم عن طريق النداء للعرض والتي أدرجت ضمن عمليات السوق المفتوحة ابتداء من سنة 2009 على النظام رقم 02/09

نصب المادة 25 ما يلي: في إطار الضبط الدقيق للسيولة المصرفية، يمكن أن تقوم المصارف بدعوة من بنك الجزائر بتوظيف سيولات عن طريق إعلانات عن المناقصة لدى بنك الجزائر في شكل ودائع. يتعلق الأمر باسترجاع السيولة على بياض. تتم عمليات استرجاع السيولة هذه وفق تواريخ استحقاقات ثابتة ولكنها غير موحدة لا يقدم أي ضمان مقابل الأموال المودعة ولهذا سميت عملية استرجاع السيولة على بياض

(ب) تسهيله الودائع المغلة للفائدة:

استحدثت هاته الأداة بموجب تعليمة بنك الجزائر رقم 05/04 المؤرخة في 14 جوان 2005 وهي عملية إيداع ل 24 ساعة المقبلة من طرف بنك الجزائر بنسبة فائدة يحددها بتعليمه على أساس معدل العمليات الأساسية لإعادة التمويل منقوصة بهامش، والتي يعلنها مسبقا لا يوجد أي ضمان يقدم للمقابل. مبلغ النقود التي يمكن للمقابل إيداعها في إطار تسهيله الودائع المغلة للفائدة غير محدود

3/ مسببات الفوائض السيولة: بين (2017/2014)

حدث تراجع كبير في حجم هذه الاحتياطات، حيث فقدت الجزائر ما يقارب 100 مليار من احتياطاتها من الصرف الأجنبي بسبب التراجع الحاد في أسعار البترول منذ جوان الى 2014 غاية 2016 بلغ هذا الانخفاض 2.15 بالمئة مقارنة ب 2015 حيث كان 1.47 واستمرنا تأكل احتياطات الصرف الأجنبي لتصل 97.33 مليار دولار في 2017 وبعد العجز الذي حصل في الجزائر بسبب انهيار أسعار البترول توجه بنك الجزائر إلى التدخل في السوق النقدي لإعادة تمويل البنوك، عن طريق عمليات السوق المفتوحة ابتداء من سنة 2017 والتي سمحت بضخ السيولة بواقع 2185 مليار دينار منها 570 مليار دينار لتمويل العجز الإجمالي للخرزينة العمومية، وبلغ قائم التمويل غير التقليدي للخرزينة العمومية من طرف بنك الجزائر 4052 مليار دينار خلال 2018

*** بعض السلبيات لسياسة التعقيم النقدي**

* إن فعالية سياسة التعقيم النقدي مرتبطة بمدى الموازنة بين المنافع والتكاليف الحدية من تطبيقها، إلا أن الواقع العملي والتجارب الدولية برهنت أن تكاليف التعقيم أكبر من منافعه

* يمكن أن تتسبب سياسة التعقيم في ارتفاع الدين الحكومي خاصة إذا كانت الفائدة المدفوعة على الأصول المبيعة أكبر من تلك التي تجنيها الحكومة من الأصول الأجنبية التي في حوزتها، كما يمكن لسياسة التعقيم أن تسبب ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية، والتي يمكن بدورها أن تجلب مزيدا من التدفقات الخارجية مرة أخرى

* إن استمرار تدفقات رأس المال الأجنبي سيحسن من وضع ميزان المدفوعات، وسيجعل القاعدة النقدية متغيرا تابعا

خاصة في الاقتصاديات النامية لصافي ميزان المدفوعات¹

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل عن ماهية السيولة وتكلمنا عن وظائفها وماهي مكونات السيولة بشكل عام وعن مصادرها الداخلية

والخارجية مع ذكر علاقة السيولة بالربحية

وفيما يتعلق بالاستثمار في البنوك الإسلامية ذكرنا أنواع تمويل وهي طويل الأجل ومتوسط وقصير الأجل وصيغ التمويل

الرئيسية المتعامل بها في البنوك الإسلامية وهي: صيغ المشاركات* صيغ البيوع* صيغ الإيجاز

ذكرنا أيضا ماهية المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية وأنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية منها: مخاطر السيولة

* مخاطر سعر الفائدة وذكرنا بعض وسائل مصرفية لتقليل من مخاطر تمويل في البنوك الإسلامية منها: دراسة الجدوى

الاقتصادية

وتطرقنا بعد ذلك الى ماهية السياسة النقدية وأهميتها التي تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول ذلك كونها أحد العوامل المؤثرة

في السياسة الاقتصادية الكلية وركزنا على أهم السياسة وهي التعقيم النقدي، والتي تعبر عن

استعمال البنك المركزي لأدوات تعقيمية تسمح له بامتصاص السيولة الزائدة في السوق بهدف المحافظة على

الاستقرار النقدي والاقتصادي ككل، بالإضافة الى أدوات التعقيم النقدي ومسببات فوائض السيولة

في الجزائر والتي تعزى إلى تراكم احتياطات الصرف الأجنبي من سنة 2014 إلى 2020 وبعض السلبات السياسة التعقيم

النقدي.

¹ صايفي كريمة فعالية السياسة التعقيم النقدي كأداة السياسة النقدية في الجزائر مذكورة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد النقدي والبنكي المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة 2021/2020 ص 38/33

الفصل الثاني

جزء التطبيقي دراسة تطبيقية حول فائض السيولة في المصارف الإسلامية في الجزائر

تمهيد للفصل الثاني:

للبنوك الإسلامية دور في تطور اقتصاد الوطني، وفي هذا الفصل سنذكر أهم الأدوات السياسية النقدية لمواجهة الفائض وسنقيم نشاط المؤسسات البنكية بنك الجزائر والبنك البركة والسلام من 2007 إلى غاية 2020 عن طريق تحليل الإحصائيات والبيانات بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك في سنوات الدراسة

ويتم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور السيولة في الجزائر

المبحث الثاني: أثر بين حجم التمويل في البنوك الإسلامية وتطور السيولة في الجزائر في ظل الأهداف السياسية النقدية

المبحث الأول: تطور السيولة في الجزائر

المطلب الأول: دراسة بنك الجزائر

1/ تعريف بنك الجزائر:

يعرف بنك الجزائر بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسس في 13 ديسمبر 1962 ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف أحكام الأمر (03*11) المعدل والمتمم، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري

يحتل بنك الجزائر قمة هرم الجهاز المصرفي، فهو المسؤول عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية ومراقبة الجهاز المصرفي بالاعتماد على مجموعة من آليات رقابية تسمح له بالتحكم في المعروض النقدي والسيطرة على القدرة الائتمانية للمصارف

2/ وظائف بنك الجزائر:

أ) بنك الإصدار

ب) بنك الدولة

ج) بنك البنوك

د) منظم الائتمان¹

¹ نوفل سمايلي. فضيلة بوطورة بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003*2015 مجلة الاقتصاد الجديد العدد 15 المجلد 2 2016 ص 289*290

3/ أدوات السياسة النقدية المستعملة لمواجهة فائض السيولة في الجزائر :

مع بروز فائض السيولة منذ بداية سنة 2002، وتحوله إلى ظاهرة هيكلية أصبح تسيير فائض السيولة محل انشغال العام في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر بحيث قام بنك الجزائر باستعمال وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتناس هذا الفائض في السيولة المصرفية وسندكر بعض الوسائل المستعملة في امتناس الفائض الكتلة النقدية وهي كالتالي:

1/ أداة استرجاع السيولة على البباض:

في سياق النمو المتزايد لفائض السيولة دفع بنك الجزائر إلى استحداث أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة تتمثل في تقنية استرجاع السيولة التي شرع في استعمالها في شهر ابريل 2002 تعتمد آلية استرجاع السيولة على البباض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق 360/ وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر¹

الجدول رقم (1): تطور معدلات أدوات استرجاع السيولة للفترة 2007*2020 في الجزائر

المبالغ: (بالمليار دج)

السنوات	M1 (النقود)	استرجاع السيولة على البباض			تسهيلات الودائع
		لمدة 3 أشهر	لمدة 7 أيام	لمدة 6 أشهر	المغلقة لفائدة
2007	4233,6	2,5	1,75	*	0,75
2008	4964,9	2	1,25	*	0,75
2009	4944,2	1,25	0,75	*	0,25

¹ رابيس فوضيل تحديات السياسة النقدية وحدات التضخم في الجزائر 2011/2000 مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61/62 شتاء، ربيع 2013 ص200

2010	5756,4	1,25	0,75	*	0,3
2011	7141,7	1,25	0,75	*	0,3
2012	7681,5	1,25	0,75	*	0,3
2013	8249,8	1,25	0,75	1,5	0,3
2014	9603,0	1,25	0,75	1,5	0,3
2015	8261,2	1,25	0,75	1,5	0,3
2016	9407,0	1,25	0,75	1,5	0,3
2017	10266	*	*	*	*
2018	11404,1	*	3,5	*	*
2019	10975,2	*	3,5	*	*
2020	11901,8	*	3,5	*	*

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر من (2020/2007)

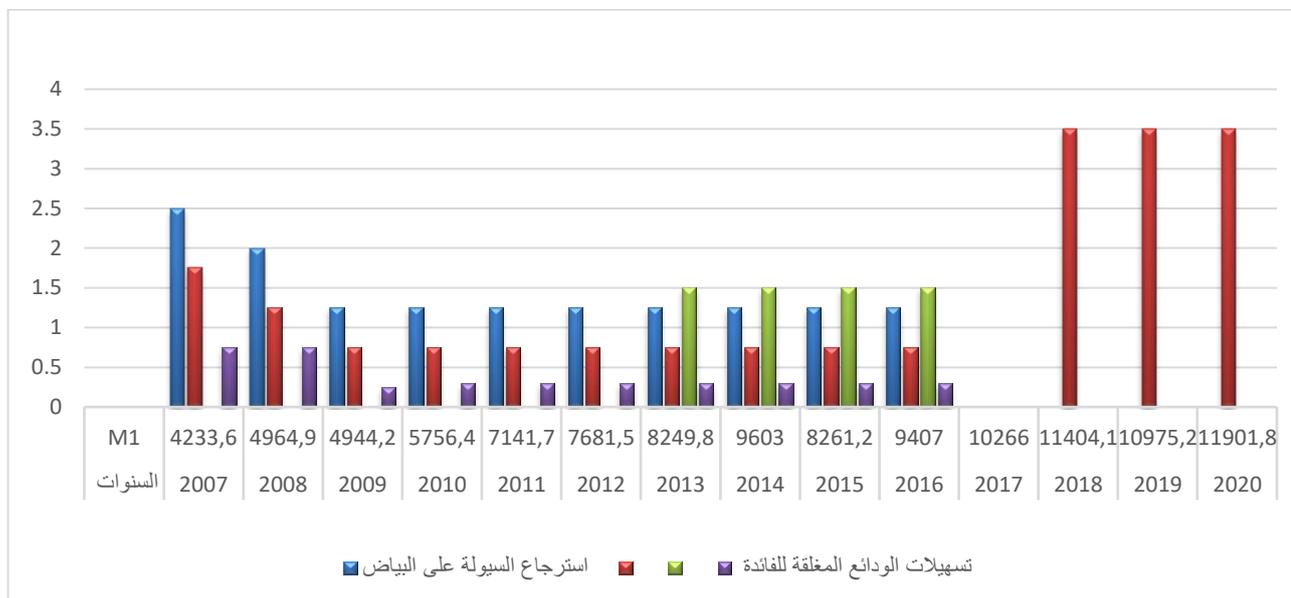
- أ) استرجاع السيولة لمدة 7 أيام: من خلال الشكل رقم (1): نلاحظ معدلات أداة استرجاع السيولة ل 7 أيام في سنة 2007 بمعدل 1.75 ثم انخفضت في عام 2008 الى 1.25 وفي عام 2009 انخفض هذا المعدل الى 0.75 وبقية على نفس الوتيرة الى غاية 2016 ثم قام البنك الجزائري في 2017 بالتخلي عن هذه الألية، ليعود بنك الجزائر للعمل بها في 2018 بمعدل فائدة 3.5 وبقية بنفس المعدل الى غاية 2020
- ب) استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر: من خلال الشكل رقم 03 يتضح لنا بأن أسلوب استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر جاء في سنة 2005 تدعيما لألية استرجاع السيولة لمدة 7 أيام، حيث شهدت في عام 2007 بمعدل 2.5 ثم انخفضت الى 2 وذلك بالموازاة مع انتعاش السوق النقدية، بعدها حافظ بنك الجزائر على نفس المستوى من التدخل في استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر من 2009 الى 2016 بمعدل فائدة 1.25 ليتوقف البنك عن استعانة بهذه الألية في امتصاص السيولة ويكتفي بألية استرجاع السيولة لمدة 7 أيام فقط.

ج) استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر: من خلال نفس الشكل يتضح لنا بأن بنك الجزائر قام بإدخال آلية جديدة للسياسة النقدية مع بداية سنة 2013 وهي استرجاع السيولة على البياض ل6 أشهر بمعدل تسعيرة قدره 1.5 نتيجة ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ ذروته 8.89 في سنة 2012 وذلك بهدف امتصاص أكثر للسيولة المستقرة للمصارف، ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدي وبموجب هذه الآلية يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة، ويعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يحدده بنك الجزائر، والذي بقي ثابتا خلال الفترة 2016/2013 بمعدل 1.5 حيث تعدل آلية امتصاص السيولة عنصر هام لتنظيم سيولة السوق النقدية والتحكم في المعروض النقدي.

2/ تسهيلات الودائع المغلة للفائدة: تعتبر هذه الآلية من آليات السياسة النقدية التي تستعمل بمبادرة البنوك من أجل التحكم في السيولة النقدية من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن معدل هذه الأداة بقية ثابتا في سنة 2007 و2008 بمعدل 0.75 ونقول انها لعبت دورا هاما في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة مع ضمان التعديل الدقيق للسيولة البنكية، في سنة 2009 انخفضت الى 0.25 ثم انخفض الى 0.30 في عام 2010 ل يبقى على نفس الوتيرة الى غاية 2016 ثم تخلى البنك بعد ذلك عن هذه الأداة

الشكل رقم (4): تطور معدلات أدوات استرجاع السيولة للفترة 2007*2020 في الجزائر

المبالغ: مليار دولار



المصدر: بناء على التقرير السنوي من 2007 الى 2020

نلاحظ من خلال الشكل رقم 4 نلاحظ بأن أداة استرجاع السيولة لمدة 7 في تراجع مستمر من 2007 الى غاية 2016

وفي 2017 قام بنك الجزائر بتخلي عنها وقامت بتفعيلها في 2017 الى غاية 2020

وفي تسهيلات الودائع المغلقة للفائدة نلاحظ انها بقيت على نفس الوتيرة وتخلي عنها البنك في 2016

المطلب الثاني: دراسة بنك البركة

1/ تعريف بنك البركة:

هو أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر، برأس مال مختلط (عام وخاص) تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره

500 مليون دج¹ مقسمة بالتساوي 500000 سهم، أي ما يعادل 1000 دج للسهم الواحد، يشترك فيه

¹ حمو سعدية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة 2010/2018 مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 5 العدد 1 ص 504

مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة دله البركة القابضة الدولية، وقد قام البنك برفع قيمة رأس ماله سنة 2006 بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل 25 مليار دج والذي ينتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت:

* نسبة المشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية ل 44 بالمئة

* نسبة مشاركة دله البركة القابضة مساوية ل 56 بالمئة.

2/ أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري

وتتمثل فيما يلي¹:

2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد

2006: زيادة رأس المال البنك إلى 4.9 مليار دينار جزائري

2009: زيادة ثانية لرأس المال البنك إلى 04 مليار دينار جزائري

2012: تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية

2016: الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري

2017: زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 09 مليار دينار جزائرية

2018: أحسن مصرف إسلامي في الجزائر لسنة السادسة على التوالي

2019: من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية

3/ مؤشرات السيولة والودائع الجارية لبنك البركة:

¹ الموقع الإلكتروني لبنك البركة: www.albaraka-bank.com يوم 20/04/2022 ساعة: 00:35

1/ السيولة:

الجدول رقم (2): تطور السيولة والودائع الجارية لبنك البركة من 2007 الى 2020

المبالغ: مليون دج

2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
74652	89962	89902	99616	105021	95745	25140	
131175	154562	170137	207944	223995	213500	179230	
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السيولة	12674	11642	33611	56609	67609	81264	84483
الودائع الجارية	44576	55188	57293	89983	103285	116515	125435

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك البركة 2007*2020

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2): بداية تطور السيولة في سنة 2009 ب 33611691 دج الى غاية 2013

ب 84483880 دج وفي عام 2014 شهدت انخفاض طفيف في سيولة ثم عادت الى الصعود، في 2019 الى غاية

2020 شهدت انخفاض كبير وذلك بسبب جائحة كورونا 2019 حيث اتخذ البنك المركزي إجراءات مالية متعددة لمكافحة

الجائحة فقام بتخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي وخفض سعر الفائدة الرسمي في أكثر من مناسبة، وتخفيف نسب الملاءة

المالية والسيولة والقروض المتعثرة للبنوك وتأجيل سداد أقساط بعض القروض دون الحاجة إلى تكوين مخصصات لها، كما أن

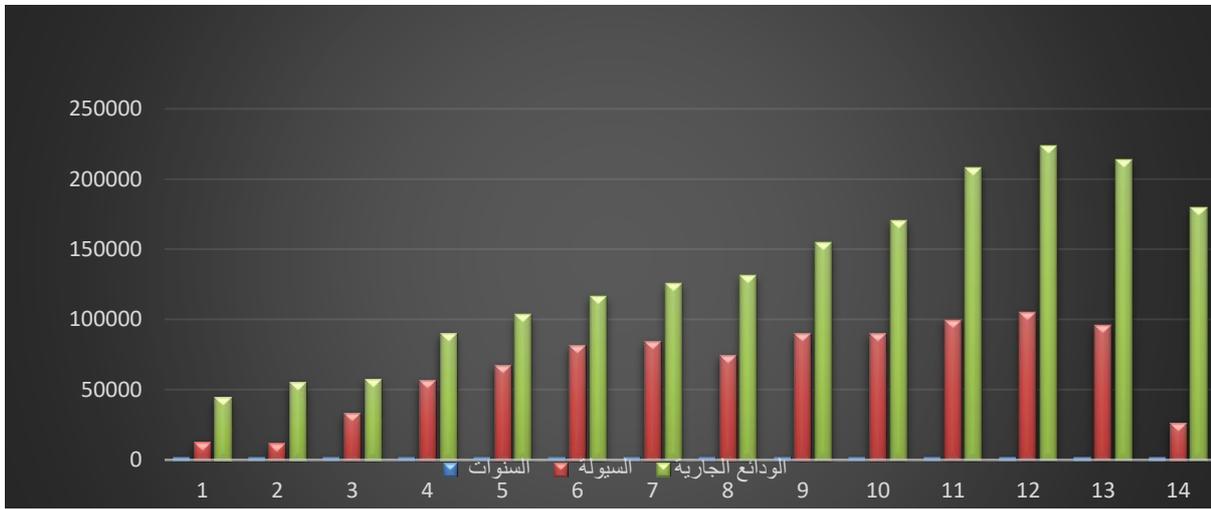
قيمة الدينار الجزائري كانت منخفضة امام دولار الأمريكي¹

¹مجموعة البركة المصرفية تقرير السنوي لبنك البركة 2020 ص23

2/ الودائع الجارية:

من أهم مصادر التمويل لدى المصرف لأنها تغذيه بالسيولة اللازمة لتمويل توظيفات المصرف واستثماراته، حيث يحق للمصرف التصرف فيها كما يشاء، لكنها تبقى التزام على المصرف تجاه أصحابها ويجب أن يردها إليهم من خلال نفس الجدول بلغ حجم الودائع عام 2007 ب 44576 مليون دج و 2020 ب 17923 مليون دج ونلاحظ ان أعلى مؤشر لودائع الجارية في عام 2016 ب 170137 مليون دج ونرى أن الودائع أكثر من السيولة

الشكل رقم (5): تطور السيولة والودائع الجارية لبنك البركة من 2007 إلى 2020



المصدر: بناء على التقرير السنوي لبنك السلام 2020/2011

من خلال الشكل رقم 5 نلاحظ ان الودائع الجارية في البنك السلام اعلى من السيولة الموجودة في البنك وكان اعلى حصيلة للبنك في سنوات 2016 و 2017 و 2018، في 2019 الي غاية 2020 شهدت انخفاض كبير وذلك بسبب جائحة كورونا 2019 حيث اتخذ البنك المركزي إجراءات مالية متعددة لمكافحة الجائحة فقام بتخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي وخفض سعر الفائدة الرسمي في أكثر من مناسبة

المطلب الثالث: دراسة بنك السلام

1/ تعريف بنك السلام:

مصرف السلام الجزائري هو بنك إسلامي أجنبي من أصل الإمارات العربية المتحدة، نظم مساهمين من بينهم مجموعة إعمار القطرية، بنك لبناني كندي، شركة تأمين في الإمارات، بالإضافة إلى بعض المساهمين المحليين¹

أنشئ مصرف السلام في الجزائر في 08 جوان 2006، وتمت المصادقة عليه من قبل بنك الجزائر

100 مليون دولار في 10 سبتمبر 2008، وبدأ في ممارسة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 برأس مال قدره 7.2 مليار دج (وتم رفعه إلى 10 مليار دج وفقا للقواعد الجديدة لبنك الجزائر)²

2/ نشاط بنك السلام: يمكن تقسيم أعمال بنك السلام إلى قسمين:

الفئة الأولى: كوسيط مالي، لأنه يضمن توفير وسائل الدفع وجباية الأموال العامة

الفئة الثانية: كشرية مالي فيما يخص عمليات المشاركة والمضاربة³

3/ تطور السيولة والودائع الجارية في بنك السلام:

الجدول رقم (3): تطور السيولة والودائع الجارية لبنك السلام 2011* 2020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السيولة	78213	93918	83769	93091	118169	163692	301963	225720
الودائع الجارية	43102	57593	63214	59383	75033	114831	190084	208695
2019	2020							

¹ موقع بنك السلام متاح على الرابط التالي: www.alsalamalgeria.com يوم 2022/4/28 ساعة 18.45

² التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، 2012، ص 4 و 29 بولقرون طارق أليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائر فرع سطيف مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في

³ علوم التسيير تخصص: محاسبة وإدارة مالية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل سنة 2016/2017 ص 85/86

200597	483910
227185	316165

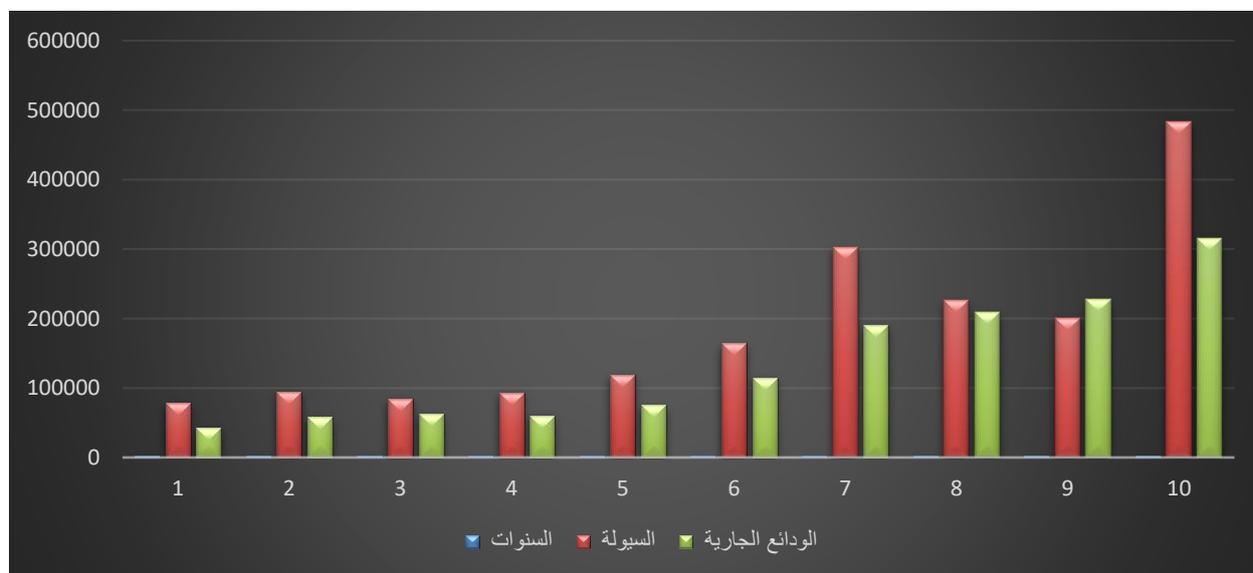
المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام 2011*2020

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن السيولة بين 2011 إلى 2014 تذبذب في سيولة بين الانخفاض والارتفاع في عام 2015 بداية تطور ملحوظ لسيولة وفي 2018 ارتفعت بـ 22572025 دج وفي عام 2020 ارتفعت السيولة إلى 48391010 دج وكانت هذه أعلى حصيلة وصلت لها بنك السلام

الودائع الجارية في 2011 بـ 4310256 دج وفي 2020 بـ 31616525 دج وهي أعلى حصيلة تم تسجيلها في بنك السلام، ونلاحظ من خلال الشكل رقم (6) أن السيولة أكثر من الودائع ماعدا عام 2019

الشكل رقم (6): تطور السيولة والودائع الجارية لبنك السلام 2011*2020

المبالغ بالآلاف دج



المصدر: بناء على التقارير السنوية لبنك السلام 2011/2020

نلاحظ من خلال الشكل رقم 6 في عام 2007 السيولة كانت في حالة غير مستقرة أي في انخفاض وارتفاع وكان بداية

الارتفاع الملحوظ في 2015 وستمرت في ارتفاع الى غاية 2018 وفي 2020 وصلت الى 48391010

وهي اعلى حصيلة على مدار سنين الماضية

بالنسبة للودائع الجارية في البنك السلام

* مؤشرات الكتلة النقدية

الجدول رقم (4): مؤشرات الكتلة النقدية

السنوات	النقود m1	شبه نقود	الكتلة النقدية
2007	4233,6	1761	5994,6
2008	4964,9	1991	6956
2009	4944,2	2228,9	7173,1
2010	5756,4	2524,3	8162,8
2011	7141,7	2787,5	9929,2
2012	7681,5	3333,6	11015,1
2013	8249,8	3691,7	11841,5
2014	9603	4083,7	13686,8
2015	8261,2	4443,4	13704,5
2016	9407	4409,3	13816,3
2017	10266	4708,5	14974,6
2018	11404,1	5232,6	16636,7
2019	10975,2	5531,4	16506,6
2020	11901,8	5757,8	17659,6

المصدر: بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر فترة 2007 الى 2020

نلاحظ فالجدول أعلاه تسجيل ارتفاع طفيف لكل من النقود والكتلة النقدية حيث في بداية 2007 و2008 تسجيل ارتفاع

طفيف ثم لم تسجل الكتلة النقدية أي تغيير سوى استمرارها في الارتفاع للارتفاع بشكل ملحوظ في عام 2020 وقدرت

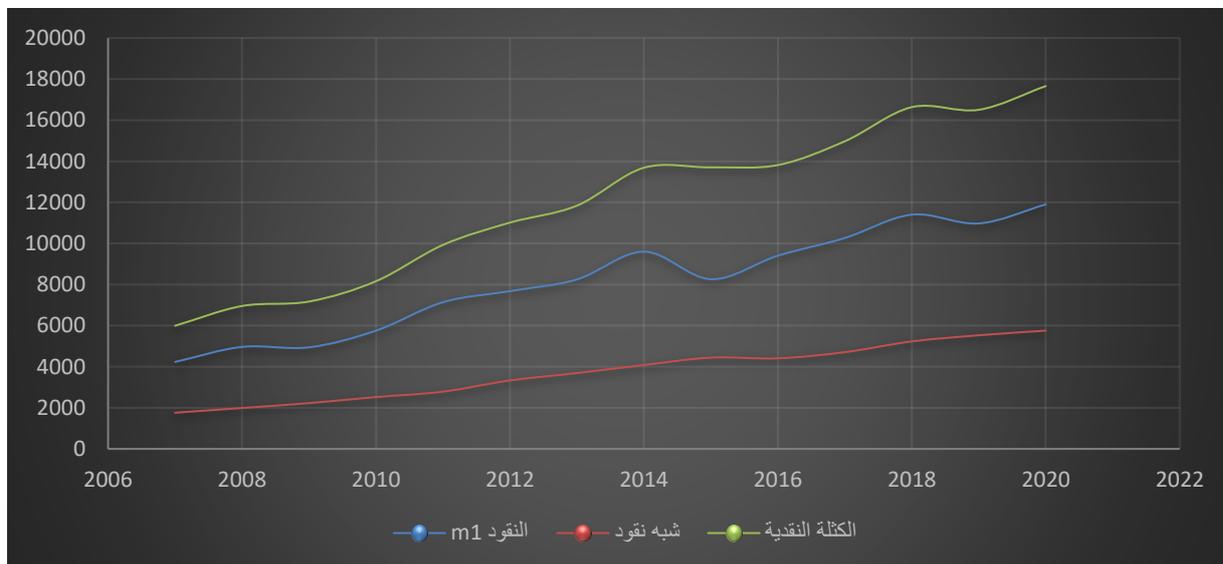
ب17659.6 مليار دج

الشبه النقود نمو 2228.9 في 2007 وفي عام 2020 قدرت ب 5757.4

M1 سجل في 2007 ب 4233.6 و 2020 ب 11901.8 وهو ارتفاع ملحوظ بنسبة للسنوات الماضية

الشكل رقم(7): مؤشرات الكتلة النقدية من 2007 إلى 2020

المبالغ: بالمليار دولار



المصدر: بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر فترة 2007 إلى 2020

* نلاحظ في سنة 2007 إلى 2008 تسجيل ارتفاع طفيف لكل من النقود والكتلة النقدية حيث سجلت الكتلة النقدية 5994.7 مليار دج ، ولم تشهد الكتلة النقدية أي تغيير سوى استمرارها في الارتفاع حيث وصلت في 2009 نمو بمقدار 7178.7 مليار دج ، وسنة 2010 ب 8280.7 وسنة 2011 ب 9929.9 وهذا يدل على عدم سيطرة على الكتلة النقدية حيث وصلت الي 2012 نمو ب 11015.1 مليار دج و في عام 2015 شهدت تباطأ في نمو حيث سجلت 13704.5 مليار دج بقيت في الارتفاع وفي عام 2017 ب 14974.7 و 2018 ب 16636.7 و 2019 شهدت انخفاض طفيف ب 16506.6 ثم عادت للارتفاع بشكل ملحوظ في عام 2020 وقدرت ب 17659.6 مليار دج

* تلاحظ ايضا تطور الشبه نقود في عام 2007 إلى 2009 كان هناك نمو ب 2228.9 و 2010 ب 2524.3 وفي 2011 ب 2787.5 وسجلت 2012 نمو ملحوظ ب 3333.6 و 2013 ب 3691.7 و 2014 ب 4083.7

وبقية في الارتفاع الى غاية 2017 ب 4708.5 و 2018 ب 5232.6 وفي 2019 سجلت ارتفاع طفيف ب

5531.4 وفي عام 2020 قدرت ب 5757.4

المبحث الثاني: أثر بين حجم التمويل في البنوك الإسلامية وتطور السيولة في الجزائر في ظل الأهداف السياسة

النقدية

أصبحت البنوك الإسلامية تبحث على الوسائل التي تمكنها من البقاء والاستمرارية في نشاطها، حيث تعتبر السيولة من بين الأهداف التي تسعى الى تحقيقها بمستوى مرتفع، الا أن هذه الأخيرة تتأثر بعدة متغيرات لذلك حاولنا في هذا المبحث شرح

أثر بين حجم التمويل في البنوك الإسلامية وتطور سيولة في الجزائر في ظل الأهداف السياسة النقدية

المطلب الأول: دراسة الأثر بين حجم تمويل وتطور السيولة في الجزائر

سنقوم من خلال هذا المطلب دراسة الأثر بين حجم تمويل وتطور السيولة في البنوك الإسلامية الجزائرية بنك (البركة والسلام)

الجدول رقم (5): تطور حجم التمويلات في بنوك الإسلامية الجزائرية بنك البركة وبنك السلام خلال فترة الدراسة

المبالغ: بالمليون دج

السنوات	كتلة النقدية	حجم التمويلات بنك بركة	حجم تمويلات بنك السلام
2007	5994.6	36035	*
2008	6956.1	49949	*
2009	7173.1	59951	*
2010	8162.8	55689	*
2011	9929.2	58584	13905
2012	11015.1	57891	20695
2013	11841.5	63354	28774
2014	13686.7	80627	23939

2015	13704.5	96453	23130
2016	13816.3	110711	28846
2017	14974.6	139677	40443
2018	16636.7	156460	61544
2019	16506.6	154600	75826
2020	17659.6	144900	85379

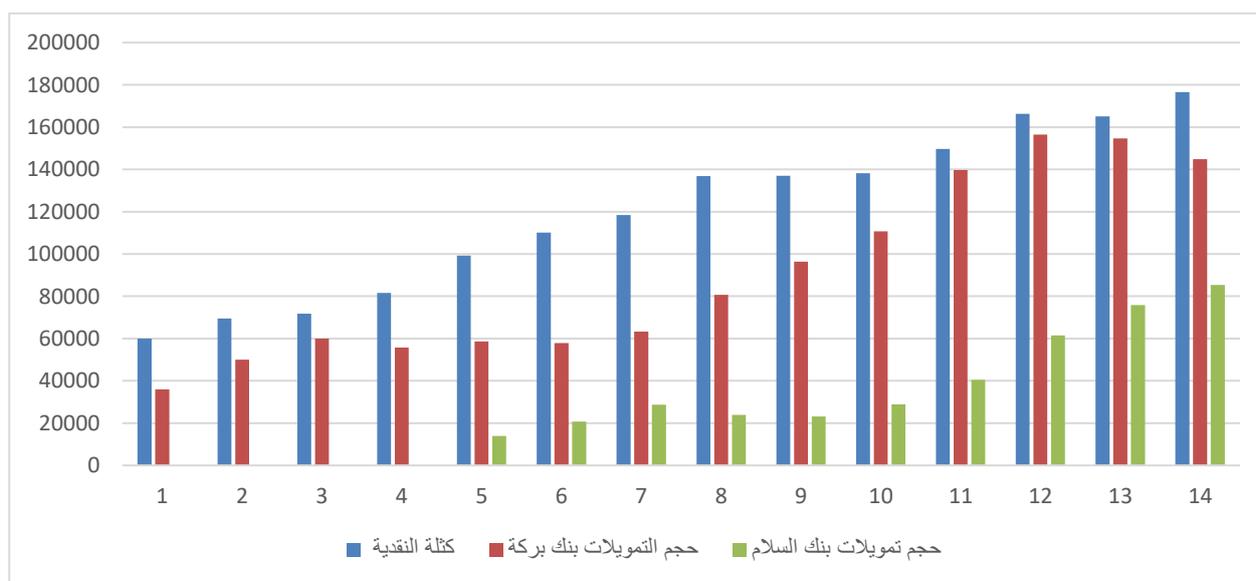
المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة والسلام

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أنه قد سجلت أعلى معدل بالنسبة لبنك البركة في عام 2018 ب

156460 وبنك السلام في عام 2020 قدرت ب 85379

الشكل رقم (8): تطور حجم التمويلات والسيولة في بنوك الإسلامية الجزائرية بنك البركة وبنك السلام

المبالغ: بالمليون دج



المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة من 2007*2020 وبنك السلام من 2011*2020

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل في بنك البركة في ارتفاع حيث سجلت في 2007 ب 36035 و 2008 ب 49949 و 2009 شهدت ارتفاع ملحوظ ب 59951 م د ثم في عام 2010 انخفضت الى 55689 و 2011 ارتفعت ب 58584 و 2012 سجلت تراجع طفيف وقدر ب 57891 وفي عام 2013 بدأت الوتيرة في الارتفاع مستمر دون تراجع حيث سجلت 2013 ب 63354 و 2014 ب 80888 و 2015 ب 96453 و 2016 ب 110711 و 2017 ب 139677 و في 2018 ب 156460 وكانت هذه الحصيلة الأعلى عبرة السنوات الدراسة الماضية وفي عام 2019 سجلت تراجع ب 154600 وفي 2020 ب 144900 ويعود هذا تراجع أن الجزائر قد شهدت حدثين كبيرين في الوقت نفسه، وهما تفشي جائحة كوفيد - 19 وانخفاض أسعار النفط، إلا أن الحكومة استجابت بشكل جيد لكليهما، وكان للأخير تأثير كبير في الجزائر اتخذ البنك المركزي إجراءات مالية متعددة لمكافحة الجائحة فقام بتخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي وخفض سعر الفائدة الرسمي في أكثر من مناسبة، وتخفيف نسب الملاءة المالية والسيولة والقروض المتعثرة للبنوك، وتأجيل سداد أقساط بعض القروض دون الحاجة إلى تكوين مخصصات لها، وتخفيض فرق قيمة الضمان بالنسبة للأوراق المالية الحكومية المستخدمة في إعادة تمويل العمليات، وتخفيف المتطلبات الاحترازية¹ تمويلات بنك السلام كانت في تطور ملحوظ في عام 2011 سجلت 13905813 و 2012 ب 20695161 و 2013 ب 28774246 و 2014 شهدت تراجع ب 23939475 و 2015 عادت للارتفاع ب 30845987 وفي 2017 ارتفعت الى 47439033 دج و 2018 ب 61544054 دج وفي 2019 سجلت ارتفاع ب 75826463 دج و 2020 ب 85360506 دج وكانت هذه أعلى حصيلة منذ بداية نشاطها نشاط التمويل ويعود الفضل الى التسهيلات التي اعتمدها المصرف مما اعطى مرونة معتبرة وسريعة حيث سجلت ارتفاعا متواصلا خلال سنوات نتيجة لاستراتيجية التمويل التي اعتمدها المصرف واستقطاب المتعاملين المتميزين.

¹ <https://alghad.com> موقع الغد إشكالية السيولة في المصارف الإسلامية يوم 2022/05/10 ساعة 10:00

* وكما نلاحظ أيضا ان الكتلة النقدية في وتيرة تصاعديّة من 2007*2020 ومتوفرة وذلك لأن المصارف الإسلامية نظرا لخصوصية هذه المصارف وعلاقتها مع البنوك المركزية والمتمثلة في عدم قدرتها على اللجوء للبنوك المركزية كمقرض أخير (مسعف أخير) عند حاجتها إلى السيولة بسبب سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك المركزية، مما تضطر المصارف الإسلامية للاحتفاظ بمعدلات سيولة أعلى من تلك التي في البنوك التقليدية، وكان هذا دافعا لها كذلك في عدم الرغبة في استثمارات طويلة الأجل أو التركيز على استثمارات قصيرة الأجل لكون المخاطرة فيها قليلة والعائد أي الربح شبه مضمون، والاستفادة من سرعة استعادة الأموال التي تدخل في مثل هذه الاستثمارات مثل المراجحة والإجارة وبعض العقود سريعة العائد وما شابه ذلك وإذا كنا قد نعذرنا أي المصارف الإسلامية، في هذا الجانب لتجنبها التعامل في سعر الفائدة، إلا أننا نرى أن توظيف الفائض من السيولة يجب أن يتجه كذلك إلى الاستثمار متوسط وطويل الأجل مثل الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الإسلامية والصكوك الإسلامية حيث تعد هذه الأخيرة من الموجودات شبه السائلة في الوقت الذي أصبحت فيه اليوم الأدوات الاستثمارية الإسلامية متنوعة وقد قطعت شوطا مهما في هذا الاتجاه، ومن المنطقي أن تسعى إلى البحث عن وسائل آمنة لفائض السيولة لديها حتى لا تفقد مبرر الاحتفاظ بها.¹

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر

لقد تمكنت البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من توظيف جزء هام من فائض سيولتها لدى بنك الجزائر لكي تتمكن مقابله بالاقتراض بما لا يتجاوز هذا المبلغ عند الضرورة و بما أن بنك البركة و مصرف السلام لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء فقد فتح حسابا بالفوائد الناتجة عن هذا التوظيف لدى بنك الجزائر، ولكن مع انخفاض سعر الفائدة السائدة في السوق النقدية المحلية قام بنك الجزائر بإشعار البنوك الإسلامية الجزائري بأنه لا يمكن الاستفادة من هذه السيولة بتوظيفها في السوق النقدية، وبالتالي لا يمكنه الاستمرار في هذا التعامل، وبما أن هذا المبلغ قد وضع تحت تصرف بنك السلام و البركة ويمكنه سحبه في أي وقت، فقد اقترحت البنوك الإسلامية على بنك الجزائر، بأن يحل مشكلة إعادة التمويل لديه بطريقة إعادة الخصم لما يملكه من

¹ <https://alghad.com> / موقع الغد إشكالية السيولة في المصارف الإسلامية يوم 10/05/2022 ساعة 10:00

أوراق تجارية، وهذا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بحيث يقترض البنك من بنك الجزائر بضمان تلك الأوراق، وما يخصم من قيمتها كفوائد يمكن أخذه مباشرة من حساب البنك الدائن والخاص بالفوائد، على أن لا يتجاوز مبلغ الفوائد المدفوعة من طرف البنوك الإسلامية رصيد ما يملكه في الحساب بنك الجزائر، إلا أن الأصل لدى البنوك الإسلامية هو تجنب دفع أو تلقي فوائد ربوية لذا فإن هذه العملية حتى وإن أخذت الطابع الاستثنائي (وقت الحاجة الملحة) فهي لا تخلو من طابعها الربوي.

* تعارض قيام البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية وذلك لان السندات الحكومية تصدر بسعر فائدة ويرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي قيام البنك المركزي باستخدام سندات المقارضة أو المرابحة الجائزة شرعا بدلا من السندات الحكومية

بعض الحلول:

* أن يقوم بنك الجزائر بتوظيف كل أو جزء من ودائع بنك السلام بعمليات إسلامية مع تقاسم الأرباح والخسائر.

* أن يقوم البنك المركزي بإقراض البنوك الإسلامية وفق نمط التمويل بالمشاركة أو بصيغة المضاربة على أن يأخذ هامش ربح يختلف عن هامش بقية العملاء حتى يبقى هامشا للبنك الإسلامي وقد أخذت بعض البنوك المركزية بالإبداع لدى البنوك الإسلامية ودايع استثمارية لحل مثل هذه المشكلة وحصلت على عوائد وأرباح عن إبداعاتها.

* إشراك هيئات مختصة من أجل تقديم الاستشارة الشرعية لتكييف هذه العملية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

* سن تشريعات ملائمة خاصة بالمصارف والشركات المالية الإسلامية بهدف إيجاد معايير خاصة بالمصارف والشركات المالية الإسلامية القياس نشاط هذه المؤسسات مستقلة تماما عن المعايير التقليدية للبنوك التجارية

معيار كفاية رأس المال: تفرض بعض البنوك المركزية معيار كفاية رأس المال على المصارف الإسلامية بنفس الأسس التي تفرضه على البنوك التقليدية، مع أن اختلاف طبيعة الودائع والحسابات لدى المصارف الإسلامية يقضي بأن تكون الأسس المطبقة

لهذا المعيار مختلفة عن أسس تطبيقية على البنوك التقليدية. والمقترح أن يطبق على المصارف الإسلامية معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

إلى جانب السيولة في البنوك الإسلامية يحتاج إلى قياس وضبط، شأنها شأن البنوك الأخرى وإذا نظرنا إلى ميزانية البنوك الإسلامية وجدنا أنها تتكون من أصول نقدية وحسابات تحت الطلب بالبنك المركزي، والبنوك الأخرى لا تتقاضى عنها فوائد، وودائع استثمارية لدى البنوك الإسلامية و أسهم و مستحقات لدى العملاء هي حصيلة مرابحات آجلة و أصول مؤجلة سواء منها ما هو بضمان بنوك أخرى أو بدون ضمانات، ثم أصول استثمارات بالمشاركة في الربح والخسارة و أخيرا الأصول الثابتة و نظرا لأن الحسابات تحت الطلب لا تتقاضى عنها فوائد فإن حجمها يكون في حدود الضرورة أما الأصول الاستثمارية من الصعب تسهيلها و بذلك لو طبقنا على البنوك الإسلامية نسب

السيولة المطبقة على البنوك الأخرى لوجدنا حالة السيولة بما أدين بكثير من الحد المسموح به و لا يمكن علاج هذا الوضع بإعفاء البنوك الإسلامية من نسب السيولة أو في التساهل معها في هذا الصدد بل العلاج في نظرنا هو تحويل أكبر قدر ممكن من أصول البنوك الإسلامية إلى عنصر قابلة للتسييل، ولا يتم هذا إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك القابلة لهذا الوضع و إيجاد سوق ثانوي لتداول هذه الشهادات بحيث يصبح جزء هام من أصول البنوك الاستثمارية على درجة من السيولة تسمح بقياس و ضبط حالة السيولة لدى البنوك الإسلامية¹

المطلب الثالث: حلول لمشكلة فائض السيولة في المصارف الإسلامية

لقد تبين من دراسة الواقع أن معظم المصارف الإسلامية تعاني من مشكلة فائض السيولة النقدية ولقد أثرت هذه المشكلة في معظم المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي نظمت من أجل المصارف الإسلامية، ولقد ذكرنا بعضها من خلال المطلب السابق فمن خلال هذا المطلب سنشرح سبل أخرى التي تؤدي إلى امتصاص الفائض في مصارف الإسلامية

¹ مدني حسيبة، دور السياسة النقدية والمالية على النمو أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر سنة 2016-2017 ص 254

* آلية الاحتياط الاجباري:

تؤدي آلية الاحتياطي الاجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصل عليها المصارف التجارية في حساب لدى البنك المركزي وتعتمد آلياتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي

الجزائرية تركز على القروض قصيرة ادجل والموجبة لتمويل التجارة الخارجية عمى حساب القروض طويلة ومتوسطة ادجل والموجبة للاستثمار. ويتمثل دور البنك المركزي الجزائري في معالجة هذه المشكلة باستعمال سياسة تأطير الائتمان بنوعيهما الكمي والكيفي، بحيث يضع نسبة مئوية كحد أقصى لحجم التمويل الموجودات للتجارة الخارجية من إجمالي تحويلات المصارف في السنة ومن ثم يمكن تعديلها بحسب الظروف الاقتصادية للبلد، وبالنتيجة فإن بقية القروض وفي ظل توقف القروض الاستهلاكية سوف تتوجه تلقائيا إلى الاستثمارات المنتجة

* استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية الجزائرية

تطرح في الجزائر إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية فمنذ عام 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات إلى حدوث تراكم متزايد في الاصول لدى البنك المركزي الجزائري ولأنها من أهم مكونات الكتلة النقدية، فقد أثرت تأثيرا بالغا في الوضع النقدي، وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك المركزي في المجال النقدي. والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي

* اجبار المصارف الاككتاب بحد أدنى في السندات الحكومية

وتعد أداة من أدوات السياسة النقدية بحيث تفرض البنوك المركزية وفي كثير من الدول الاحتفاظ وباستمرارية بحجم

معين من السندات العمومية بحسب الالتزامات تجاه الغير أي مجموع الودائع لديها، أو يمثل عادة نسبة مئوية من رقم المحفظة الاجمالي من اوراق المالية لمصرف ومن ثم لا يمكن للمصارف أن تحولها إلى سيولة قبل استحقاقيتها، وهذا لضمان حد أدنى لمساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الحكومة، وأيضا لتقليل فرص المصارف في التخلص من هذه السندات الحكومية¹

1/ البحث عن أدوات قصيرة الأجل لاستثمار فائض السيولة

2/ الفهم الشامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للمصرف

3/ إدارة موجودات والتزامات المصرف والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية قدر الإمكان.

4/ إعلان السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة للمصرف بشكل كامل بعد اعتمادها من قبل مجلس إدارة المصرف.

5/ تحليل احتياجات التمويل الصافي ووضع تصورات بديلة وخطة طوارئ تنوع مصادر تمويل

المصرف.

6/ السيطرة المركزية على السيولة، وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية ما

أمكن.

7/ توافر نظم برمجية فعالة في تقديم سائر المعلومات المطلوبة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في رفد إدارة المصرف بالبيانات

الدقيقة، وبذلك يمكن قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة وتحليلها

والتنبؤ بمنحها.

8/ يقوم المصرف الإسلامي بشراء شهادات الاستثمار التي تصدرها الصناديق، ويختار ما يناسبه حسب الآجال الصناديق،

ويختار ما يناسبه حسب الآجال ونوعية المخاطر وطبيعة محتويات المحافظ الاستثمارية وآلية التسيير².

¹ Adnan Oda Salih Liquidity surplus in commercial banks and investment possibilities with special reference to Iraq Dinars Magazine/ Issue Seven page19

² عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات والمستحدثات الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر الإسكندرية 2002 ص 220

الخاتمة

الخاتمة

بناء على ما تم التطرق إليه في هات الدراسة ومن خلال الفصلين الأول تم فيه طرح الإطار النظري الفصل الأول الإطار النظري للسيولة للبنوك الإسلامية والسياسة النقدية وفائض السيولة في المصارف ثم في الفصل الثاني تشخيص واقع فائض السيولة المصرفية ثم تفسير أهم العوامل المؤثرة في فائض السيولة في الجزائر عرض مختلف أدوات السياسة النقدية المستعملة لمواجهة فائض السيولة وتحليل فعاليتها

من خلال فترة 2020/2007 فائض السيولة المصرفية شهد تزايداً مستمراً على غرار سنة 2009 شهد تراجع طفيف وخلال هذه الفترة تمكن بنك الجزائر من ممارسة السياسة النقدية خلال الفترة 2020/2007 تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلية للسيولة المصرفية من خلال أدوات السياسة النقدية أدوات استرجاع السيولة، التسهيل المقلد للفائدة وأداة استرجاع السيولة على البياض أداة الاحتياطي الإجباري مكنت بنك الجزائر في استهداف تعقيم فائض السيولة باعتبارها أدوات فعالة ونشطة

النتائج: اختبار فرضيات الدراسة

* **الفرضية الأولى:** لا يؤثر فائض السيولة المصرفية على عمل المصارف الفرضية خاطئة لأن توفر السيولة بشكل كبير دليل على

أن توظيف النقود لم يتم بشكل مناسب، أو أن هذه النقود معطلة وتؤدي لنقص ربح البنك

* **الفرضية الثانية:** الأدوات السياسية النقدية المستعملة في الجزائر فعالة في امتصاص فائض السيولة هذه الفرضية صحيحة

حيث تمكن بنك الجزائر نوعاً ما بتحكم في فائض السيولة المصرفية عن طريق السياسة النقدية ولكن هناك مجموعة من

الضوابط يجب على بنك الجزائر مراعاتها عند تطبيق السياسة النقدية على المصارف الإسلامية

* **الفرضية الثالثة:** استثمار الفوائض في استثمارات تعود على البنك بالربح وهذه الفرضية الصحيحة لأن توظيف هذه النقود

السائلة في استثمارات تدرّ عليه ربحاً، فإذا احتفظ البنك بسيولة عالية، هذا يعني أن ربحه سينخفض بسبب العلاقة العكسية

بين الربحية والسيولة

نتائج عامة للدراسة

* الأدوات السياسية النقدية الجديدة مهمة لتقليل من فائض السيولة في المصارف الإسلامية

* للتمويل في المصارف الإسلامية صوراً متعددة تعتمد على نظام المشاركة بدلاً من الفائدة

* إن مسألة تشغيل فائض السيولة مازالت تشكل تحدياً كبيراً يواجه المصارف الإسلامية لإثبات جدارتها أمام المصارف

التقليدية

* للتمويل في المصارف الإسلامية أهمية اقتصادية على نواحي متعددة مثل: استقرار الأسعار والتجارة الخارجية.. الخ

التوصيات:

* اعتماد المنهج الإسلامي كبديل للعمل المصرفي التقليدي لأن بنهاية البنوك الإسلامية تتعامل بالربا

* ضمان توظيف الفائض من السيولة في الاستثمارات المنتجة الناجحة والتي تهدف في الزيادة في الإنتاج الحقيقي

* التأكيد على مراجعة استعمالات الأدوات السياسية النقدية القائمة حالياً، وإدخال أدوات جديدة يمكن التعامل بها في

السوق النقدية وتطوير مؤشرات مالية ونقدية تعكس حقيقة الأوضاع المالية للقطاع المصرفي

أفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الامام بالجوانب الموضوع النظرية والتحليلية قدر الإمكان من اجل مواصلة البحث في هذا

الموضوع تقترح بعض المواضيع كأفاق الدراسة وأهمها:

* فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط الفائض النقدي في البنوك الإسلامية

* فائض السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

قائمة المراجع

الكتب:

1/ حسين حسين شحاتة ادارة السيولة في المصارف الاسلاميه المعايير والأدوات الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقد في مكة 2010

2/ شوقي بورقبة التمويل في البنوك الإسلامية والتقليدية جدار للكتاب العالمي والنشر والتوزيع الأردن 2013

3/ عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات والمستحدثات الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر – الإسكندرية 2008

المذكرات

4/ سيرين السميح أبو رحمة سيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فلسطين 2010/2009

5/ عبد الحسين جاسم محمد الأسدي ادارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال العراق 2005

6/ هاشم الصفار أثر السيولة النقدية على الربحية في المصارف الاسلاميه مشروع تخرج لنيل شهادة البكالوريوس الجامعة السورية الخاصة كلية ادارة الاعمال قسم المؤسسات المالية المصرفية 2016/2015

7/ سارة حيزية أساسيات الصيرفة الاسلامية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة العربي بن مهدي أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2012/2011

8/ مختاري مصطفى مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي قسم العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة بن يوسف بن خدة كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009/2008

9/ اكن لونيس السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية الجزائر في علوم الاقتصاد فرع: نقود و بنوك

2011/2010

10/ رابيس فوضيل التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على وضعية النقدية في الجزائر 2010/1989 أطروحة دكتورا

في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2013/2012

11/ ياسمين حجاج تطبيق أدوات السياسة النقدية على أداء البنوك الإسلامية في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

الأكاديمي جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية تخصص إدارة مالية قسم علوم تسيير 2019/2018

12/ صايفي كريمة فعالية السياسة التعقيم النقدي كأداة السياسة النقدية في الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص اقتصاد النقدي والبنكي المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة 2021/2020

13/ حمدان مسعودة أدوات التمويل في البنوك التقليدية والإسلامية مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي العلوم التجارية

التخصص مالية ونقود جامعة محمد بوضياف المسيلة 2015/2014

14/ بولقرون طارق آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائر فرع سطيف مذكرة مقدمة

استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: محاسبة وإدارة مالية جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

سنة 2017/2016

15/ مدني حسيبة، دور السياسة النقدية والمالية على النمو أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر سنة

2017-2016

المجلات

16/ عبد الفتاح محمود العكاشة، عبد الله على الصيفي فائض السيولة المصرفية الإسلامية وتأصيله الفقهي مجلة الجامعة

الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة جامعة الاردن العدد 2 سنة النشر: 2018

17/ نضال رؤوف أحمد دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس

المال في القطاع المصرفي مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 36 2014/2013

18/ احمد ياسين عبد، عزيز إسماعيل محمد التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية مجلة كلية بغداد

للعلم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية جامعة العراق 2013

19/ بن شاعة وليد ، علماوي أحمد ، بن أوزينة بوحفص دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية

مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية المجلد 03

/العدد: 02 2019

20/. نوفل سمالي. فضيلة بوطورة بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003*2015

مجلة الاقتصاد الجديد العدد 15 المجلد 2 2016

21/ حمو سعدية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر، مجلة دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال

الفترة 2018/2010 مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 5 العدد 1

ملتقيات

22/ إبراهيم عبد الحليم عبادة لسياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول
لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل المركز الجامعي بغرداية/ الجزائر 2011

تقارير

23/ تقارير بنك الجزائر من 2007 إلى 2020

24/ تقارير بنك البركة من 2007 إلى 2020

25/ تقارير بنك السلام من 2011 إلى 2020

26/ مجموعة البركة المصرفية تقرير السنوي لبنك البركة 2020

مواقع الالكترونية

27/ الموقع الإلكتروني لبنك البركة www.albaraka-bank.com: يوم 2022/04/20 ساعة: 00:35

28/ الموقع الإلكتروني لبنك السلام www.alsalamalgeria.com يوم 2022/04/28 ساعة: 18:45

29/ [/https://alghad.com](https://alghad.com) موقع الغد إشكالية السيولة في المصارف الإسلامية يوم 2022/05/10 ساعة 10:00

المراجع الإنجليزية

30/Adnan Oda Salih Liquidity surplus in commercial banks and investment possibilities

with special reference to Iraq Dinars Magazine/ Issue Seven

صفحة	العنوان
أ	اهداء
ب	شكر وعرفان
ت	الملخص
ج	مقدمة عامة
*	الفصل الأول: الإطار النظري للسيولة للبنوك الإسلامية والسياسة النقدية
1	المبحث الأول: السيولة ومكوناتها في الاقتصاد
1	المطلب الأول: مفهوم السيولة ووظائفها ومكوناتها
5	المطلب الثاني: أهمية السيولة ومصادرها
9	المطلب الثالث: الربحية وعلاقة السيولة بالربحية
14	المبحث الثاني: أدوات التمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية
14	المطلب الأول: أنواع وصيغ التمويل في البنوك الإسلامية
19	المطلب الثاني: المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية
23	المطلب الثالث: وسائل مصرفية لتقليل من مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية
27	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في البنوك الإسلامية
27	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
30	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
32	المطلب الثالث: سياسة التعقيم النقدي
37	الفصل الثاني: الجزء التطبيقي تطور السيولة في الجزائر في ظل الاهداف السياسة النقدية
38	المبحث الأول: تطور السيولة في الجزائر
38	المطلب الأول: دراسة بنك الجزائر
42	المطلب الثاني: دراسة بنك البركة
46	المطلب الثالث: دراسة بنك السلام
50	المبحث الثاني: أثر بين حجم التمويل في البنوك الإسلامية وتطور السيولة في الجزائر في ظل الأهداف السياسة النقدية
50	المطلب الأول: دراسة بين حجم التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية

54	المطلب الثاني: التحديات التي واجهتها البنوك الإسلامية الجزائرية
56	المطلب الثالث: حلول لمشكلة فائض السيولة في المصارف الإسلامية
60	الخاتمة
62	قائمة المراجع
66	قائمة المحتويات
68	قائمة الجداول والأشكال

1/ قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	رقم الجدول
38	تطور معدل أدوات استرجاع السيولة في الجزائر 2020/2007	01
44	تطور السيولة والودائع الجارية لبنك البركة من 2007 الى 2020	02
46	تطور السيولة والودائع الجارية لبنك السلام من 2009 الى 2020	03
48	مؤشرات الكتلة النقدية	04
50	تطور حجم التمويلات في البنوك الإسلامية الجزائرية بنك البركة والسلام	05

2/ قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الأشكال
18	صيغ التمويل البنوك الإسلامية	01
21	أنواع مخاطر السوق	02
23	أنواع المخاطر المصرفية	03
42	تطور معدلات أدوات استرجاع السيولة التي تم امتصاصها بمختلف الأدوات السياسة النقدية للفترة 2007*2020 في الجزائر	04
45	تطور السيولة والودائع الجارية لبنك البركة من 2007 الى 2020	05
47	تطور السيولة والودائع الجارية لبنك السلام 2011*2020	06
49	مؤشرات الكتلة النقدية من 2007 الى 2020	07
52	حجم التمويلات والسيولة في بنوك الإسلامية الجزائرية بنك البركة وبنك السلام	08